المرصد الوطني للمجتمع المدني

NATIONAL CIVIL SOCIETY OBSERVATORY

تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني

مؤسسة المجتهدون

مدخل

مما لا شك فيه أن العديد من المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد استرجاعها السيادة الوطنية، تعود في جزئها الأكبر إلى عدم دراسة تاريخنا في جميع الميادين دراسة علمية مبنية على التحليل والنقاش المعمق، كما لا يجب أن نهتم بالدراسات التاريخية لذاتها بل يجب تحويلها إلى وسيلة تمكننا من استخلاص الدروس والعبر بل وحتى القوانين التي تحول بيننا وبين الوقوع في الأخطاء.

ويمكننا أن نؤكد بأن الجماعة التي فجرت ثورة التحرير المباركة في الفاتح من نوفمبر **1954**، وَعَتْ ذلك بشكل جيد، لهذا وجدناها قبل أن تُقْدِمُ على اتخاذ أي خطوة عملية تقوم بدراسة تاريخ المقاومة الشعبية خلال القرن التاسع عشر، واستخلصت من خلال ذلك عدة نقاط أساسية، رأت بأنها ضرورية لنجاح العمل الثوري الذي هي مُقْدِمَةٌ عليه.

فهذه الجماعة الثورية استخلصت بعد التحليل العميق أن سبب فشل المقاومات الشعبية في تحقيق أهدافها يعود إلى ذلك التمزق والتشتت الذي ميزها لهذا

قررت هذه الجماعة أن تكون الثورة شاملة لكامل أرجاء الوطن من تبسة الى تلمسان ومن تيزي وزو الى تمنراست.

كما استنتجت أيضا أنه من عوامل فشل الثورات الشعبية كون كل ثورة كانت مرتبطة باسم شخص معين وبمجرد اختفائه من الميدان لسبب أو لآخر إلا ويكون مصير تلك الثورة الفشل.

لهذا قررت الجماعة المفجرة للثورة التحريرية المباركة أن تكون القيادة جماعية، ورفضت أن تكون مرتبطة بشخص معين، وهذان العاملان يعدان من أبرز أسرار نجاح الثورة الجزائرية.

وبعد مرور ثلاثة عقود من الزمن على إقرار التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية في الجزائر، وبعد الصراعات التي استمرت بين السلطة والمجتمع السياسي للإستثمار في تنظيمات وجمعيات أكثرها شكلية، لا تَرْقَ في الغالب إلى تمثيل المجتمع بمختلف اشكاله الاجتماعية، جاء الحراك المبارك ليوم 22 فبراير 2019 وبعده مباشرة جاء دستور الفاتح من نوفمبر 2020 ـ ولأول مرة في التجربة الدستورية الجزائرية،

أُعْطِيَ للمجتمع المدني حقه المستحق حيث يعتبر تحولا عميقا في رسم معالم وقيم جديدة للمجتمع المدني الجزائري، وما تَرَشُّحْ السيد عبدالمجيد تبون بإسم المجتمع المدني لدليل على جدية العمل مع هذه الفئة التي عانت الويلات خاصة منذ سنوات الإرهاب والدمار.

هديل عبد اللوش
مديرة المؤسسة الناشئة المجتهدون

تمهيد

تعتبر هذه الدراسة مُحصلة لما يقارب عدة سنوات من البحث والتقصي في العديد من الدراسات التي تناولت مفهـومي تكنولوجيـات المعلومـات والاتصـال و المجتمـع المدني، والذين يعدان واحدا من أكثر المفاهيم جدلا بين المفكـرين في العـالم وحـتى في الجزائـر، وهـذا من أجـل معرفة السبب الكامن وراء فوضى معاني هذا المفهوم.

والحقيقة أن هذه الدراسة خرجت لتقدم الى رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني السيد نورالدين بن براهم، بعد اللقاء في مقر المرصد، حيث قمت بزيارة مجاملة له، بعـدما تم تعيينـه من طـرف رئيس الجمهوريـة في هـذا المنصب.

والحقيقة أنا متفاعل للثقة التي منحها اياه رئيس الجمهوريـة، ولما لا، والسـيد نورالـدين بن بـراهم معـروف بقدرته على التسيير والتحدي وتحقيق النتائج، وهو القائد العام للكشافة الاسلامية الجزائرية، وما ادراك ما الكشـافة الاسـلامية الجزائريـة، فعنـدما كـان على رأسـها اسـتطاع تحويلها الى منظمة وطنيـة ذات منفعة عامة، خاصة بعد الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس في 2003.

نعم الكشافة الاسلامية الجزائرية، والتي اصبحت بعد زلزال بومرداس منظمة ذات منفعة عامة، عانت الويلات، خاصة بعد قانون انشاء الجمعيات لعام **1990**، فقد كانت في عهد الحزب الواحد تحت لواء "الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية"، تفككت بعدها الى منظمتين، الاولى هي الكشافة الاسلامية الجزائرية والثانية هي قدماء الكشافة الاسلامية الجزائرية.

وقد كانت لي فرصة العمل معه في صيف **2004**، وكان وقتها القائد العام للكشافة الاسلامية الجزائرية، عندما اقترحت عليه فكرة القيام بتجربة لتبسيط المعلوماتية في صفوف الكشافة الاسلامية الجزائرية، فرحب بالفكرة واستجاب لها مباشرة، وقمنا بهذه التجربة لأول مرة في الفضاء الكشفي وبالضبط في مقر القيادة العامة للكشافة الاسلامية الجزائرية شارع زيغود يوسف بالجزائر الوسطى، مع فوج من الاشبال والشبليات، وكانت النتيجة ناجحة الى حد كبير...

وبعد هذا العمل الناجح والنوعي، مع الكشافة الاسلامية الجزائرية قبلت المؤسسة العمومية للتلفزيون

الجزائري، أن انجز حصة أسبوعية خاصة للأطفال تحمل إسم « حاسوبي » هدفها تبسيط المعلوماتية وتعليم اللغات الأجنبية من خلال قراءة القرآن الكريم بالاضافة الى تعليم الموسيقى من خلال الحاسوب.

قلت عندما اقترح عَلَيَ رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، تقديم دراسة حول « تكنولوجيات المعلومات والإتصال والمجتمع المدني اليوم في الجزائر»، رجعت الى هذه الدراسة التي كانت تراوح مكانها وقمت بإحداث عليها تعديلات في الحجم والمحتوى.

ربما ما طلبه مني رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، للقيام بهذه الدراسة، وفي هذا الموضوع تحديدا، راجع لعدم وجود دراسات كافية بَحَثَتْ في هذا الموضوع السهل والصعب في نفس الوقت. بالاضافة الى الثقة التي منحني إياه رئيس المرصد للقيام بهذه الدراسة، فأعتقد بأنه حان الوقت اليوم في الجزائر للغوص بجدية في هذا الجدل حول موضوع "تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني في الجزائر".

كما أن موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني في الجزائر لم يحظ بالدراسة العلمية والأكاديمية الكافية التي نتمكن من فهم طبيعته وخصائصه، ومختلف العوامل التي تؤثر فيه، مقارنة بالدول الأخرى، فالباحث في موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني قد يسهل عليه إيجاد دراسات حول الوطن العربي وخاصة في دول الخليج العربي أو في العالم، ولا يكاد يجد كتابا أو مقالا أكاديميا يتحدث عن هذا الموضوع في الجزائر، كما يغلب على المادة المتوفرة الطابع الصحفي لا الأكاديمي، فهو من جهة أخرى يعطي أهمية لهذه الدراسة التي تحاول أن تَسُدُ ثغرة في هذا الفراغ الكبير.

وتسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور لواقع تكنولوجيات المعلومات والاتصال و المجتمع المدني في الجزائر من خلال البحث في جملة من العوامل التي تشكل هذا الواقع المركب من « الاجتماعي و التكنولوجي » في نفس الوقت، انطلاقا من فهم البنية المؤسسية التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني وتكنولوجيات المعلومات

والاتصال، وملامح النخبة التي تشكله، ثم طبيعة العلاقة التي تربطه مع الدولة، وصولا إلى اسهامه في العملية التنموية. كل ذلك من خلال دراسة نظرية وميدانية تسعى الدراسة إلى تحليل المؤشرات المختلفة لهذه المتغيرات التي تشكل جوانب مختلفة من واقع المجتمع المدني وعلاقته بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر.

عثمان عبداللوش
خبير في الرقمنة
info@elmoujtahidoun.com

مقدمة

مما لا شك فيه أم مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفـاهيم رواجـا في عصـرنا اليـوم، فحظي باهتمـام البـاحثين والمفكـرين كثـيرا وأيضـا السياسـيين، وزخـرت المكتبات العالمية والعربية والجزائرية بالكتب والدراسات الـتي تتناولتـه، وأصبح موضـوعا قائمـا بذاتـه، يـدرس في الجامعـات والمعاهـد، وتعقـد حولـه المـؤتمرات والنـدوات، وشيدت مراكز ومؤسسات تحمل اسم "المجتمع المدني"، ومنه على سبيل المثـال، المرصد الوطني للمجتمع المدني في الجزائـر وهـو تـابع لرئاسـة الجمهوريـة ورئيس هـذا المركـز، السـيد نـور الـدين بن بـراهم وهـو تـابع لرئاسة الجمهورية.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام بهذا المصطلح، فإنـه يبقى من المواضيع التي لم تجد بعد تعريف موحد، فليس هنـاك اتفـاق حـول ماهيتـه، أي مـاهو تحديـدا المقصـود بالمجتمع المدني؟

فلـو حاولنـا أن نبحث عن تعريـف لـه فلن نجـد لـه تعريفا واحدا، بل سنجد تعريفات مختلفة وعديدة، حيث لا يوجـد اتفـاق بينهـا حـتى لـو وُجـد بعض التقـاطع، ولا

يقتصر اختلاف الكُتَابُ والباحثين حول تعريفه، وإنما يختلفون حول مكوناته وشروطه ودوره و استخداماته، فتعدد استخدامات المفهوم تزيد من فوضى معانيه، وهو ماعبر عنه بعض المفكرين، مثل «بنيامين بارت Benjamin Bart » عندما قال : « كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه» . وكذلك يختلفون حول المصطلحات التي يتم استخدامها، والتي يعتبرها بعضهم مرادفة له، ولا يعتبرها آخرون كذلك، فعمت فوضى في معانيه وفوضى في استخدام المصطلحات.

وقد وصل الأمر عند بعض المفكرين والكتاب الى حد أن مفهوم المجتمع المدني يحيط به « الغموض » و« الضبابية »، بل وإلى وصفه بأنه مفهوم « زئبقي »، أي كالزئبق الذي لا يمكن الإمساك به. ومن الواضح أن وجود هذا الغموض وهذا الخلاف حوله، يؤدي الى تشتيت المواطن بين وجهات النظر المختلفة، فيتيه بين من يعتبرها صحيحة أم خاطئة. لكن وعلى الرغم من وجود العديد من الإشارات التي تظهر بأنه مفهوم « غامض » أو

« ملتبس » ، فإنــه سيتضــح لمن اطلــع على الأدبيــات الوفيرة حوله أنه يندر بوجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط به.

في الواقع إنه لأمر محير ومثير للجدل والتساؤل كيف أن مفهوما بهذا الشيوع والانتشار الواسع ووجود هذا الكم الهائل من الكتابات والدراسات التي تتطرق له، مازال « ملتبسا » ومتعدد المعاني والدلالات، وكيف أنه لا توجد دراسة واحدة تفصيلية ومنظمة « systematic » تعالج هذا الجانب الواضح والمبهم في الوقت نفسه.

فلماذا هذه الفوضى في معاني مفهوم المجتمع المدني ، فهل المفهوم المختلف عليه، مصطلح وصفي لنوع خاص من التركيب المجتمعي، أم نمط لسلوك مجتمعي معين، أم نموذج لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني؟ إننا لن نجد بالرغم من الكتابات والاطروحات الكثيرة، فالغالبية العظمى منها تحمل أطروحات محددة أو رؤية معينة حول ما ينبغي أن يعنيه، فتحاول أن تثبت وجهة نظرها المتعلقة بالمجتمع المدني، أو بما تفترض بأنه ينبغي أن يكون عليه، وبالتالي

كانت تخوض في النقاش الدائر حوله أو ننحاز لموقف معين.

في خضم هذه الفوضى في معاني المفهوم، و « ضبابية» الرؤية التي تكتنفه في وقت يتعمق فيه الاختلاف حوله عالميا وعربيا وجزائريا، قام رئيس الجمهورية السيد عبدالمجيد تبون بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني حتى يوحد مفهوم المجتمع المدني في الجزائر، وهذا نظرا لمركزية المفهوم في الأدبيات المعاصرة المتعلقة "بالتحول" الى الديمقراطية في دول مختلفة من العالم، ولشيوع استخدامه في الكتابات الأكاديمية والسياسية التي تعنى بالقوى الفاعله في المجتمع، ودروها في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولأنه واحد من أهم القضايا المطروحة التي يتم النقاش حولها اليوم في الجزائر.

قد يبدو للوهلة الأولى أن "الضبابية" أو "الغموض" وحتى "الزئبقية" التي وصف بها بعض المفكرين والباحثين مفهوم المجتمع المدني بسبب تعدد معانيه، ملاصقة له ويصعب توضيحها. فوجود المرصد الوطني

للمجتمع المدني جاء لإزالة الكثير من الضبابية والغموض، وتوضيح السبب الكامن وراءها.

ويمكن القيام بذلك إذا استطعنا أن نفهم كيف يتم توظيف المفهوم لتحقيق « المشاريع » أو « الأهداف » المختلفة أو غيرها من الأهداف التي يتم توظيفها من أجل تحقيقها.

ولن يكون بمقدورنا إنجاز هذه المهمة دون الإعتماد على تفكيك النصوص المختلفة التي تناولت المجتمع المدني، من خلال تحليل الكيفية التي عولجت بها، وعلى أي أساس يتم الإستناد إليها، من أجل معرفة المواقف الفكرية المتباينة منه، ومعرفة السبب الذي يؤدي إلى تلك المواقف، واستكشاف الافتراضات المضمرة أو الكامنة، وتبيان أسبابها، وربط ذلك بالأهداف المعيارية للمفكرين المختلفين، أي مايعتقدون أنه ينبغي أن يكون عليه تحديد مدلول هذا المفهوم.

فتفكيك النصوص وتحليلها سيساعدنا على استجلاء القيم والأهداف الكامنة وراء هذه اللغة الوصفية التي هي معيارية في الأساس.

وعلى هـذا الأسـاس، سنسـعى إلى توضـيح كيـف يـؤدي تعـدد الأهـداف و « المشـاريع »، سـواء المعلنـة أو المضمرة إلى التباين في كيفيـة استخدام مفهوم المجتمع المـدني، وكيـف يـؤدي تبـاين اسـتخداماته إلى الاختلاف حول تحديد مقوماتـه، وشروطه، ومكوناتـه، التي يفترض المفكـرين والكتـاب أنـه ينبغي أن يتكـون منهـا المجتمـع المدني، وأي منها يتم اعتباره أكثر أهميـة من غيره، وكيـف ينتقون من محيطهم في بعض الأحيـان، فيتشكل في ذهن كـل مفكـر وكـاتب معيـار أو مقيـاس معين يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه، أي تحديد الدور المفترض أن يقـوم بـه، والشـروط الـتي ينبغي توفرهـا لوجـوده والمكونات التي ينبغي أن تكون ضمنه، وأيها الأكثر أهميـة من غيرها.

المجتمع المدني
في الجزائر
قبل الاستقلال

برز المجتمع المدني ومنظماته باكرا في شمال افريقيا وتحديدا في الجزائر، بل كان سابقا للحضارة الإسلامية، وذلك في ممارسات " مجالس العروش"، و "العزابة"، و"ثاجماعة"، و"التويزة"وبعدها "الزوايا" و" الطُرُقيَةُ"، وأحسن مثال على ظهور المجتمع المدني في الجزائر يعود الى قرون مضت، هو مانجده اليوم في المجتمع المزابي من تكاتل وتكافل وهذا راجع لأن المجتمع المزابي استطاع الحفاظ على الارث الثقافي الامازيغي في كل الميادين، ولهذا نجد اليوم في المجتمع المزابي التكفل الكلي بشؤون الحياة الاجتماعية من طرف المجتمع المدني المزابي، وخير مثال على مانقول، هو عدم وجود ظاهرة التسول في المجتمع المزابي، فهل منا من رأي يوما "مزابي يتسول او مزابية تتسول"؟

كما لا يسعنا هنا أن نُذَّكر بالعمل الكبير الذي كانت تقوم به "تاجماعة" خاصة في منطقة القبائل، حيث كان لها دور كبير في الماضي وخاصة في المهجر، حيث نجد أن التكفل والمساعدة كانتا حاضرتان، فعندما يذهب شخص من منطقة القبائل الى فرنسا أو أوروبا مثلا

للعمل، فإن من يكون هناك عليه أن يساعد هذا القادم الجديد في كل شيء في المسكن والمأكل والبحث عن العمل، ويمكن أن نعمم هذا العمل على كل مناطق الوطن وقتها.

أما هنا في الجزائر، فالمجتمع المدني كان حاضرا في قلب المجتمع، فعند الحرث أو الحصاد أو جني الزيتون وقطف التمور مثلا، نجد بأن الجميع يساعد الجميع، فالعائلة الكبيرة تساعد العائلة الصغيرة والعكس صحيح. كما نجد "التويزة" والتي هي عبارة عن التجمع والالتفاف الجماعي لمساعدة شخص أو عائلة في الحاجة للمساعدة، مثل حفر الابار، او بناء المنازل، فالكل يساعد الكل.

ولو قمنا بمسح سريع منذ العهد النوميدي فالقرطاجي فالروماني والوندالي والبيزنطي ثم العهد الاسلامي، وبعدها العهد العثماني ثم الاستعمار الفرنسي الى غاية استقلال الجزائر، ونحن اليوم ننعم بحرية الاستقلال، واحتفلنا فقط السنة الماضية بمرور ستون سنة من الاستقلال، سنجد بأن المقاومة الشعبية التي قمنا بها عبر العصور ضد الاحتلال من "تاكفاريناس"

و "دونالد" واخرون كثيرون الذين حاربوا الاحتلال الروماني الى غاية الأمير عبدالقادر، والمقراني وبوبغلة ولالة فاطمة انسومر ، الى مقاومة اولاد سيدي الشيخ الى نجم شمال افريقيا وجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري والكشافة الاسلامية الجزائرية وأخيرا مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم وديدوش مراد ورابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي وأخرون الذين انشؤوا جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، كانت دائما عزيمتهم وقوتهم مستمدة من المجتمع المدني، فمقولة الشهيد القائد محمد العربي بن مهيدي الشهيرة : « اخرجوا الثورة للشارع، فسيحملها الشعب »، خير مثال على ذلك.

فجيش التحرير الوطني وكل من انخرط في جبهة التحرير الوطني عند انطلاق الرصاصة الأولى في الفاتح من نوفمبر **1954**، كانوا عبارة عن فلاحين وعمال وشباب ونساء ماكيثات في البيوت، وهؤلاء كانوا قبل انخراطهم في جبهة التحرير الوطني وفي جيش التحرير الوطني، مهيكلين في هيئات كان فيها أهل الحل والعقد هم خيرة

ابناء هذه الأمة، وكانت المساجد على مستوى كل القطر الجزائري مراكز للإشعاع الثقافي تقام فيها الندوات الفكرية والدينية، والجمعيات الثقافية مثل جميعة العلماء المسلمين الجزائريين ، وحزب الشعب الجزائري، واحزاب اخرى ونوادي رياضية، وأهمهم الكشافة الاسلامية الجزائرية والتي هي أم المدارس، وهو ما نستطيع أن نسميها اليوم منظمات المجتمع المدني. وقد اضطلعت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بوظائف منفصلة عن وظيفة الدولة الاستعمارية، واصبح بعد ذلك التنظيم الذاتي خارج سلطة فرنسا. وكان المجتمع المدني الجزائري بارزا بعد ذلك من خلال انشاء منظمات « الاتحاد العام للعمال الجزائريين » ، و « الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين » ، و « الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين » و « الهلال الأحمر الجزائري » ، مع وجود « الكشافة الاسلامية الجزائرية » من قبل، وهكذا انطلقت الجزائر الثورية في اعادة ابراز هياكل الدولة الجزائرية واعادة بعث الدولة الجزائرية خاصة بعد

تاريخ 18سبتمبر 1958، حيث تم انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المجتمع المدني
بعد الاستقلال

تعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية والافريقية، وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، وقد شكل المجتمع المدني محورا لمختلف الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي قامت بها الدولة منذ الاستقلال، وذلك في محاولة منها لاستخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، وهو ما نلمسه من خلال القوانين المتعاقبة التي خص بها عقب كل إصلاح.

مباشرة بعد الاستقلال وفي عهد الرئيس الأول احمد بن بلة 1962-1965، أقر بالرجوع الى قانون انشاء الجمعيات المعروف في فرنسا بقانون 1901، وكان هذا بتاريخ 31 ديسمبر 1962، ولكن في سنة 1964، تم ارسال تعليمة الى ولاة الجمهورية من طرف وزير الداخلية، بالتوقف عن منح رخص للجمعيات الثقافة والفنية التي تمثل خطر على الجزائر داخليا أو خارجيا. وقد وقع حادث مؤلم تمثل في اعتماد « جمعية القيم الاسلامية ». هذه الجمعية التي تم تجميدها في سنة

1966، وتم حلها في عام 1970، ونفس الشيء وقع لجمعية « جنود الله » .

وبعد التصحيح الثوري لـ 19 جوان 1965، وتحديدا في عام 1971 صدرت الامرية ordonance التي قوت من قوة الادارة في منح رخص للجمعيات وخاصة الدينية، فمثلا المادة 2 من امرية 1971، تؤكد على انه يجب لمنح اي رخصة لجمعية وطنية من امضاء كل من وزير الداخلية والوالي وهذا لكل الجمعيات مهما كان تخصصها، ثقافية او رياضية او دينية ...الخ. وهذه الأمرية كانت سبب في بروز معارضة لبعض الشخصيات الدينية البارزة حول الثورة الزراعية.

بعد وفاة الرئيس الثاني هواري بومدين في نهاية ديسمبر 1978، وانتخاب الرئيس الثالث للجزائر الشادلي بن جديد، وقع في عام 1980 في مدينة تيزي وزو، نزاع حول تنظيم محاضرة للأديب الكبير مولود معمري كان يعزم تنظيمها في المركز الجامعي هناك، ولكن تدخل محافظ حزب جبهة التحرير الوطني لولاية تيزي وزو لمنع هذه المحاضرة ادى بما لا يحمد عقباه، ووقع ما يعرف

بـــالربيع الامـــازيغي، ومنـــه انبثقت "الحركـــة الثقافيـــة البربريـة" والـتي منهـا انبثـق في اواخـر الثمانيـات حـزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والذي هو المنافس والعــدو السياســي في المنطقــة لحــزب جبهــة القــوى الاشتراكية.

في بدايـة نفس السنة أي **1980**، ظهرت أول حركـة نسـوية للمطالبـة بحقـوق المرأة، وهـذا بعدما قـام البرلمـان الجزائري (برلمـان الحـزب الواحـد) بالمصـادقة على قانون الاسـرة، والـذي حـدد من حريـة المرأة وجعلهـا تـابع لرجل. وأول لجنة للنسـاء الاحـرار انشـأت في وهـران سـنة **1981**، ومن بين الوجوه النسوية البـارزة التي ظهـرت انداك، نجد الـويزة حنـون (الـتي انشـأت بعـد ذلـك حـزب العمـال)، وخليدة مسعودي (القياديـة السـابقة في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) وايضا نصيرة مراد.

ومن بين الجمعيـات الـتي ظهـرت بعـد عـام **1980**، نجد عدد كبير جدا من الجمعيـات الدينيـة، حيث كـانت في عام **1970** لا تتعدى المائة جمعية، هذه الجمعيـات الدينيـة كـانت تهتم ببنـاء المسـاجد، وتنظيم سـفريات الحج حيث

بلغ عدد هذه الجمعيات في عام **1987** عدة الاف، هذه الجمعيات كونت شبكة على مستوى الجزائر، واصبحت بعد ذلك ارضية خصبة لقيام حزب الجبهة الاسلامية للإنقاد.

فَفَهْمُ وضعية هذه المنظمات والجمعيات بالنسبة للسلطة في الجزائر، يعتبر هام واساسي لفهم الصدمة السياسية التي تعرضت لها الجزائر من هذه المنظمات والجمعيات في العشريات التي تلت هذه الفترة والتي ادت الى تعطيل تطور الجزائر. فكلا من التنظيمات والجمعيات ذات اليتار « البربري » و « الاسلاماوي » و « النسوي » و « الثوري » الذي تزعموه ثلة من ابناء الشهداء في الخامس من جويلية **1985**، وكذلك الحركة النسوية، ساهمت في هذا التعطيل. فهل الخطأ راجع لهذه المنظمات والجمعيات أم هو راجع للسلطة في حد ذاتها؟ هذا ما سنحاول الرد عليه في هذه الدراسة حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني في الجزائر.

لمواجهة هذه الظاهرة قامت السلطة في فترة الرئيس الثالث الشادلي بن جديد بين **1980-1992**، الى استعمال طرق الترهيب والترغيب، مثل طرد كل من يَنْظَمُ الى هذه التنظيمات والجمعيات، أو اعطاء مزايا لمن يدل أو يساعد الدولة على كشف عن قيادات هذه المنظمات والجمعيات وكل من يساعدهم، كما قامت الدولة انذاك بعملية التحريض داخل هذه التنظيمات والجمعيات، أي خلق معارضة داخلية ومساعدة هذه المعارضة ماديا ومعنويا لتفكيك ذلك التنظيم او تلك الجمعية و امور اخرى متعددة، من اجل كسر هذا العمل الجمعوي في الجزائر، وكبث المعارضة. واحسن مثال على ذلك هو ظهور وقتها رابطتين لحقوق الانسان في الجزائر، وهو دليل على أن وضع المجتمع المدني في تلك الفترة **1980-1992**، لا يحمد عقباه بل كان كارثي.

فقد ساهمت كل هذه المشاكل في ضعف الدولة والذي أصبح ظاهرا للعيان بعد الانخفاض الكبير لسعر برميل البترول في سنة **1985**، بالاضافة الى ما وقع في بداية **1980** حول حرية التعبير، وايضا الدور العنتري

الـذي اصـبح يقـوم بـه حـزب جبهـة التحريـر الوطـني، فمن مجرد حـزب طلائعي، اصبح في عهـد الرئيس الشـادلي بن جديـد الـذي كـان الأمين العـام للحـزب ورئيس الجمهوريـة، هـو الآمـر والنـاهي عن كـل شـيء، الى درجـة أنـه طـرد الحكومة من مقرها بقصر الحكومة شارع الدكتور سعدان و أصبح مقرا لقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، كما قام وقتهـا محمـد الشـريف مسـاعدية، وهـو الرجـل الثـاني في الحـزب بعـد الامين العـام ورئيس الجمهوريـة الشـادلي بن جديـد، بعمليـة طـرد السـكان القـاطنين بضـواحي قصـر الحكومـة بالاضـافة الى غلـق سـاحة قصـر الحكومـة أمـام المواطـنين. في حين كـانت السـاحة مفتوحـة للجميـع في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

بعد كل هذا العبث التي قامت بها قيـادة حـزب جبهـة التحرير الوطني، أصبحت الجبهة الداخلية هشة مما ادى في سنة 1987 الى اقتراح قانون يسمح بانشاء الجمعيات والمنظمات، وحسب العارفين وقتها فهذا الاقتراح لم يأتي لا من رئيس الجمهوريـــة ولا من الحكومـــة ولا من حـــزب

جبهة التحرير الوطني، بل كان بإقتراح من قيادة الجيش الوطني الشعبي.

وبموجب القانون الجديد لعام 1990، والذي اعتمد بشكل كبير على القانون الفرنسي لعام 1901، أصبحت الجمعيات الجزائرية حرة في التسجيل دون إذن مسبق أو فحص، وتصبح معترف بها من طرف الحكومة.

وهذا القانون الخاص بإنشاء الجمعيات والمنظمات، يعتبر بمثابة طعن في حزب جبهة التحرير الوطني، والذي كان وقتها مسيطر على الكل، بل كان هو الكل في الكل، فكل المنظمات والجمعيات تابعة له وكانت تحمل اسم المنظمات الجماهيرية. فبعد هذا القانون لعام 1990، اصبحت الجمعيات والمنظمات مستقلة عن حزب جبهة التحرير الوطني وليس لها اية علاقة تنظيمية لا من قريب ولا من بعيد بهذا الحزب أو ذاك، والهيئة الوحيدة التي لها دخل في هذه المنظمات والجمعيات هي وزارة الداخلية لمنح الاعتماد، ووزارة العدل لأي خلل وتعدي تقع فيه المنظمة أو الجمعية.

فمثلا عندما نأخذ حالة "خليدة مسعودي "، المرأة التي كانت ناشطة من أجل حقوق المرأة في عام **1980**، نجدها بعد فترة عضوا في المجلس الشعبي الوطني عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في **1990**، وبعدها في عام **2000** وزيرة في حكومة عبدالعزيز بوتفليقة واخيرا اليوم هي وراء القضبان.

فهل مسار خليدة مسعودي الملتوي والغير سوي، هو نتاج اختيارتها الشخصية، أم بسبب الجمعية وبَعْدَهَا الحزب الذي انخرطت فيهما والذين لم يستثمرا في تكوين مناضلاته ومناضليه تكوين سياسي جيد، أم هو نتيجة عمل السلطة التي استطاعت حسب البعض من ترويض بعض المعارضين وتحويلهم عن مسارهم الذي كانوا يريدون الذهاب اليه في البداية؟

فبعد أحداث **5** اكتوبر **1988** الدامية والتي ادت الى سقوط حزب جبهة التحرير الوطني وبالاخص قيادته، حيث خرج الشباب في عدة مدن وخاصة في العاصمة وقاموا بكسر وحرق كل شيء يجدونه امامهم تابع للدولة من مؤسسات وبنوك واسواق الفلاح ومحافظات

وقسمات الحزب، ومقرات المنظمات الجماهرية وحافلات النقل العمومي وأشياء اخرى عديدة.

فهذه الأحداث كانت بمثابة « القشة التي كسرت ظهر البعير » ، فالظروف كانت مواتيةمنذ بداية سنة 1980، أي منذ اعتلاء الرئيس الشادلي بن جديد رأس السلطة في الجزائر، والدولة الجزائرية « تتقدم نحو الخلف » ، مثلما هو معروف في حافلات النقل الجماعي في الجزائر العاصمة. عندما يكون الرجل الغير كفء هو من يعتلي السلطة، فانتظر الكارثة، والحقيقة فُتنا على هذا الصراط الصعب والمكلف، ودفع الشعب الجزائري كله ثمن غالي وغالي جدا لعودة و استتباب السلم والأمن في الجزائر. لقد دفعنا ثمن اكثر من 200000 قتيل وعدد مماثل أو أكثر من الجرحى.

فلماذا كل هذه الخسارة في الارواح والمال والعتاد وكل هذا التخلف، ولماذا لم يفكر اصحاب الحل والربط من كانوا في رئاسة الجمهورية والحكومة وفي حزب جبهة التحرير الوطني بدراسة موضوعية لعملية انشاء المنظمات والجمعيات الحرة في الجزائر؟ ولماذا لم

يُحَّضروا الارضية والآليات لتحكم الجيد في هذه العملية؟ ولماذا نجد المشرع الجزائري وقتها يستنجد كل مرة بالقوانين الفرنسية ونقلها كما هي وتطبيقها في الجزائر (نسخ ونقل copier coller)، أَهُوَ نوع من التسرع، أم نقص في الكفاءات والخبرة أم هو سوء التدبير؟

فالفترة التي قضاها الرئيس الشادلي بن جديد كانت بحق فترة كارثية وهي السبب المباشر فيما وقع للجزائر والشعب الجزائري من بعد أي بين **1992** و**1999**، الى غاية وصول الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الى سلطة الحكم في افريل **1999**.

لقد كانت فترة اليامين زروال على رأس الدولة الجزائرية، فترة صعبة جدا، فهو جاء ليجد نفسه على فوهة بركان، من أجل اطفاء هذه النيران المشتعلة في كل البلاد، فالجماعات الارهابية في كل مكان، والبلاد تعان الويلات داخليا وخارجيا و في كل الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية ،،، الخ. والكل ضد الكل، ولا واحد يريد الحوار ماعدى الجيش الوطني الشعبي الذي كان الحارس الأمين على ضياع الدولة، فهو يقوم بلم

شتات هذه الدولة الجزائرية التي كانت أن تضيع منا مرة ثانية، مثلما وقع لنا في عام **1830**.

في نهاية **1990**، جاء دور صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، ليضيف شروطه القاصية على الشعب والدولة الجزائرية، وهذا حتى يقبل إعادة جدولة ديون الجزائر.

فالوضع الكارثي الذي وصلت اليه الجزائر في نهاية سنة **1990**، واصبحت الجزائر تتسول امام صندوق النقد الدولي، هو في الحقيقة راجع الى الاصلاحات الاقتصادية تحت رئاسة الرئيس الشادلي بن جديد في منتصف عام **1980**، حيث كان سعر البترول مرتفع ووصل الى مستوى لم يعرفه سوق النفط من قبل. فبدل من مواصلة العمل الذي انطلق فيه الرئيس الراحل هواري بومدين في البناء والتشييد، بدأ في عملية تصغير الشركات التي كانت موجودة أي تقسيمها الى مؤسسات صغيرة، حيث كان يعتقد وقتها أنه بعملية التفكيك، سيصل الى الأهداف التي سطرتها الحكومة، بل أن طريقة العمل التي كان يسير عليها الرئيس هواري بومدين والمتمثلة في

المخططـات مثـل الخماسـي أو الربـاعي لإنجـاز مشـاريع معينة، قد تم الاستغناء عنها، وهكذا اصبحت المؤسسات الصـناعية الكـبرى الـتي شـيدها الـرئيس الراحـل هـواري بومدين في خبر كان، فمثلا مصنع السكر ومصنع الـدرجات العادية والنارية في قالمة اصبح غير موجود تماما اليوم.

فالاصلاح الذي قام به الرئيس الشادلي بن جديـد مع رؤسـاء حكوماتـه مثـل عبدالحميـد بـراهيمي و مولـود حمـروش وسـيد احمـد غـزالي كـانت السـبب المباشـر في وقوف الجزائر أمام صندوق النقد الدولي.

كمـا يجب التأكيـد على أن المجتمـع المـدني في الجزائـر تعـرض منـذ 9 فـبراير 1992 إلى غايـة فيفـري 2011 إلى إضعاف ممنهج، بسبب فرض حالة الطواري، ولم ترفع إلا في فبراير 2011، بعد بداية ما يسمى بالربيع العـربي. ففي هذه الفترة قـد تم شل عمل المنظمات والجمعيات بسبب سياسة « الكل الأمني » التي تم انتهاجها.

ومن الناحيـة القانونيـة تم إصـدار إلى جـانب قـانون الطوارئ عدة مراسيم تقيد ممارسة حرية الرأي والتعبير، اهمهـا « مرسـوم مكافحـة الإرهـاب والتخـريب » الصـادر

في سبتمبر 1992، والذي يعاقب بالحبس لفترة تصل إلى عشرة سنوات لكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام.

فبالإضافة الى هذه التغييرات السياسية، فإن المانحون الدوليون عادوا ببطء الى الجزائر، فمنذ عام 2001 تم تنفيذ عدة برامج لدعم المجتمع المدني من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى والإتحاد الأوروبي، وهذا الاخير كان وقتها أكبر مانح خارجي في الجزائر. ودعمت هذه البرامج حوالي 1000 جمعية جزائرية محلية من خلال المنح.

ويعتبر الدكتور احمد بن سعادة، احد الخبراء الذين تطرقوا في عدة دراسات ومؤلفات الى عمليات تموين المجتمع المدني الجزائري من طرف مؤسسات تابعة لدول اجنبية. وبين في مؤلفاته، بأن هذا التموين للمجتمع المدني في الجزائر، هدفه بالاساس هو اضعاف الدولة الجزائرية، ومحاولة تفكيكها من الداخل.

فكيف سمحت الحكومات المتعاقبة على رأس الدولة الجزائرية في عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بتنفيذ مثل هذه البرامج الاوروبية في الجزائر ؟

ولماذا تركت الجمعيات والمنظمات الجزائرية دون رقابة ودون وصاية؟ هل العملية مقصودة، أم ماذا؟

قانون الجمعيات
لعام 2012

يعتبر قانون الجمعيات المدنية والذي دعا اليه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في خطابه في مارس **2011**، والذي يعرف بقانون **06-12** المؤرخ في يناير **2012**، وهو أكثر اجحاف من القانون السابق **31-90**، فهذا القانون الجديد زاد من تضييق السلطات على الجمعيات، انطلاقا من مرحلة التأسيس بتشديد الاجراءات، فبينما كان تَدَخُلْ القاضي في قانون سنة **1990** ضروريا لتعليق أنشطة الجمعية، تخلى القانون **06-12** عن هذا المكسب حيث بات القرار الإداري كافيا لتعليق انشطة الجمعية التي لا تمتثل للقوانين.

فهذا القانون الجديد **06-12** يعيدنا الى عهد الحزب الواحد أي قبل **1988**، فقد عرفت العلاقة بين الجمعيات المدنية والسلطة خلال فترة الحزب الواحد قمعا ممنهجا على اعتبار أن السيطرة كانت شبه تامة على جميع الاصعدة، وحتى المحاولات التي نجحت في تأسيس جمعيات تم احتوائها من طرف حزب جبهة التحرير الوطني، بحيث نصت المادة **119** من النظام الداخلي للحزب على ما يلي : « تخضع المنظمات الجماهيرية من

حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفـق مـع إيديولوجيـة حـزب جبهـة التحريـر الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية، وهو ما يعني أن هـذه التنظيمات كـانت تحت تبعيـة مطلقـة لجهاز الحـزب الواحـد ». وبعـد أحـداث 5 اكتـوبر 1988، تبنت السـلطة نظـام التعدديـة السياسـية وفتح الفضـاء المـدني على التنظيم خارج إطار الحزب الواحد، بعد صدور قانون 31-90، وهو ما ادى الى ظهور آلاف الجمعيات.

فالقـانون 06-12 الخـاص بالجمعيـات في عهـد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لم يأتي على أساس أنه قدم اصلاحات لتعميق الديمقراطية التشاركية مثلما يقول، بل زاد هذا القانون من التضييق على المنظمات والجمعيات.

وبتحليـل بسيط، نجـد أنـه كلمـا تقـوى حـزب جبهـة التحريـر الوطـني في الجزائـر واسـتولى على السـلطة كلمـا أتت كـوارث للدولـة الجزائريـة، فاحـداث 5 اكتـوبر 1988 شـبيهة الى حـد كبـير بحـراك 22 فيفـري 2019، ففي كلا الفترتين نجد أن حـزب جبهـة التحريـر الوطـني ضيق على المجتمع المدني كثيرا، وعبث بالسلطة، واعتقد أنه الحزب

الوحيد القادر على تسيير شؤون الدولة الجزائرية، وقد كان لكلا الرئيسين الشادلي بن جديد وعبدالعزيز بوتفليقة مسؤولية عدم مراقبة هذا الحزب من جهة، وعدم محاسبة قيادة الحزب التي كانت تعبث بالدولة الجزائرية وبالجزائر.

فمثلا في عهد الرئيس الشادلي بن جديد، كان كل جزائري لا يمتلك بطاقة حزب جبهة التحرير الوطني، يعتبر بين قوسين غير جزائري، لأنه ليست له أية حقوق وما المادة **120** من قانون الحزب لأكثر دليل على ذلك.

أما في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، فقد وصل الأمر الى أن الامين لحزب جبهة التحرير الوطني، يقوم بتقزيم مؤسسات الدولة وقادتها، ولا واحد يستطيع توقيفه، أو الوقوف في وجهه، وهذا أكبر دليل على عبث حزب جبهة التحرير الوطني بمصير الدولة الجزائرية.

والنتيجة هي سقوط أو خروج هاذين الرئيس من رأس السلطة من الباب الضيق وبشكل مهين.

الحراك المبارك

لَمَا انطلق الحراك الشعبي المبارك في 22 فبراير 2019، رفضا للعهدة الخامسة والمطالبة بالتغيير الشامل لمنظومة الحكم، ظهر منذ الأسابيع الأولى أن الحراك استفاد من الكثير من دروس الماضي على عدّة اصعدة، فهو سلمي، ومتجذّر في الأحياء الشعبية، ويقوده جيلٌ جديد من النشطاء الشباب، بعد سنوات من الإقصاء والكراهية والعنف التي مارسها النظام ضد نشطاء المجتمع المدني.

وبرزت ما يقارب السنتين من الإحتجاجات السلمية ابداعات الشباب الجزائري في التعبير عن مطالبهم السياسية على الرغم من مصادرة الفضاء العمومي منذ عقود من الزمن، بحيث تفنن الشباب في انتاج أشكال تعبيرية ثقافية متعددة، من الهتافات والأغاني واللوحات الفنية، وتم استعارة جزء منها مما يتم ترديده من قبل أنصار الفرق الكروية في ملاعب كرة القدم، أو تلك التي تم استلهامها من التراث الفني والثقافي والثوري الجزائري.

فبعد أن ظل انتقاد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وشبكاته من الممنوعات لسنوات طويلة، ولم يكن هامش النقد المتاح سوى شكليا، فقد بقيت مدرجات ملاعب كرة القدم حيث يجتمع الشباب والمتمردون والمضطهدون، وكانت الجماهير تتمتّع بمساحة نسبية من الحرية والتعبير، الى درجة انه تم انتقاد حكومة احمد اويحي مثلا في نهائي كأس الجزائر لكرة القدم، وهو جالس في مدرجات الملعب يتابع مبارة كرة القدم.

فإلى جانب الهتافات التي يتغنّى بها المشجعون، عمّا اراد الشعب ان يبوح به منذ سنوات، وهو أن الظلم لم يعد مقبولا والتطلّع الى الحرية حقّ مشروع، وعلى الحكومة تحسين الأوضاع المعيشية وتأمين حياة أفضل لكافة أفراد الشعب.

لقد تبنّى المتظاهرون باختلاف انتماءاتهم الفكرية، والاجتماعية تلك الهتافات على نطاق واسع منذ بدء الحراك في فبراير **2019**، لكونها تشير إلى تجارب مؤلمة مشتركة، حديثة نسبيًا، صارت تشكّل جزءًا من الذاكرة

الجماعيـة، وتسـترجع روح المقاومـة المسـتمدة من تـاريخ الجزائر النضالي من أجل نيل الاستقلال.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال أن جمعيات الجتمع المدني حولت حراك الشعب منذ فبراير **2019** الى فرصة للنشاط بعد سنوات من التضييق والقمع.

فبعــد انتخــاب الســيد عبدالمجيــد تبــون رئيســا للجمهوريــة، فهم الـرئيس عمـق الثـورة الشـعبية للحـراك المبارك، والأسس التي تقوم عليها دولة القانون الحديثة، ولم يسـتعين بـأي حـزب، وهـاهو المترشـح لرئاسـيات **12** ديســمبر **2019** يبــني برنامجــه الإنتخــابي على المجتمـع المدني ويقولها صراحة في حملته الانتخابية، يأنه مقتنع حتى النغاع بالعمل الجمعوي وبالرجال والنساء والشباب الـذين ينشـطون في منظمـات وجمعيـات المجتمـع المـدني، وبأنه سيعتمد في عمله على المجتمع المدني، وهاهو يضع البنة الأولى لتطوير عمل المجتمع المدني من خلال انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني.

المرتكزات الدستورية
المرصد الوطني
المجتمع المدني

يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة دستورية ذات طابع استشاري، استحدثت بموجب التعديل الدستوري لسنة **2020**، والذي جاء بعد الحراك الشعبي المبارك الذي انطلق في **22** فبراير **2019**، وبعد الاستفتاء حول التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر **2020**، ولأول مرة في التجربة الدستورية الجزائرية، حيث يعتبر تحولا عميقا في رسم معالم وقيم الجمهورية الجزائرية الجديدة، التي طالب بها الحراك منذ انطلاقه، والذي جاء مكرسا لقيم الديمقراطية وتعزيز لدولة القانون ومحاربة الفساد من خلال أخلقة الحياة العامة وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وإعطاء المكانة اللازمة للمجتمع المدني، بإعتباره طرف فعال وشريك في تعزيز القيم الوطنية، وهذا ما تجلى فعلا من خلال نصه على استحداث هيئة دستورية استشارية تتمثل في المرصد الوطني للمجتمع المدني، إذ يعد هذا تعبيرا عن التوجه الجديد للدولة نحو تفعيل دور المجتمع المدني والارتقاء بأدائه في إطار هذا المرصد. فهو يعد إطار

للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كافة الموضوعات المتعلقة بالمجتمع المدني.

ويمكن القول بأنه أيضا هيئة مقومة لأعمال المجتمع المدني في الجزائر الجديدة، فهو يحرص من خلال وظائفه على تعزيز القيم الوطنية والديمقراطية والتنمية الوطنية بالإضافة إلى دوره في الإرتقاء بأداء المجتمع المدني وفعاليته وتعزيز علاقته مع الدولة لتسيير الشأن العام خدمة للمواطن وتكريسا لدولة الحق والقانون.

ما مدى قدرة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز القيم الوطنية والديمقراطية والتنمية الوطنية، وتفعيل أداء المجتمع المدني والارتقاء بمكانته كشريك فعال الى جانب الدولة؟

لا يمكن أن نختزل المرصد الوطني للمجتمع المدني في فقرة أو حتى عدة فقرات، فالموضوع حول المرصد يتطلب منا تحرير مجلدات كثيرة، ولكن كملخص في هذه الدراسة يمكن قول بأن الدستور الجزائري الجديد للفاتح من نوفمبر 2020، كرس المرصد الوطني للمجتمع المدني

كضمانة لاستقلاليته. وهذا من خلال تعزيز استقلاليته من حيث النشأة والتشكيلة. كما أن اختيار أعضاء المرصد بين سلطة رئيس الجمهورية واللجنة الخاصة ضمانة لاستقلالية المرصد. كما يضمن المرصد تكريس التداول الديمقراطي لعضوية المرصد من خلال عدم القابلية لتجديد العهدة. كما أن المرصد يتحرك للممارسة مهامه بناء على آلية الاخطار، والتحرك التلقائي، واشراك مختلف مؤسسات الدولة في أشغال واجتماعات المرصد، كما يعتمد المرصد على نظام معلومات وطني لتفعيل دوره الاستشاري، والمرصد الوطني للمجتمع الوطني له الاستقلالية المالية، ويعد ميزانيته كما يريد وهذا لضمان نزاهته، كما يقدم المرصد حصيلة نشاطاته في تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية.

ويتكون المرصد الوطني للمجتمع المدني :

الرئيس : والذي يعينه رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، ويمثل رئيس المرصد في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء.

المجلس : يعد المجلس الهيئة التداولية للمرصد، ويتشكل من جميع أعضاء المرصد، حيث يجتمع كل ثلاثة أشهر بطلب من الرئيس ويتولى المصادقة على أراء المرصد، وتوصياته، والنظام الداخلي، والتقارير الدورية التي يعدها المكتب ورئيس المرصد.

المكتب : يتشكل مكتب المرصد من رئيس المرصد وأربعة أعضاء يتم انتخابهم من طرف المجلس وذلك وفقا للشروط المحددة في النظام الداخلي للمرصد.

الأجهزة المساعدة : فبجانب الرئيس والمكتب والمجلس، هناك لجان خاصة أخرى يضعها المرصد لدراسة ومعالجة القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه.

كما يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني. كما يقوم بتعزيز الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بالاضافة العمل على مكافحة الفساد والتبليغ عنه، والانخراط في نشر العلم والتوعية من خلال الندوات العلمية والمؤتمرات والأيام الدراسية لفائدة المجتمع المدني، وكذلك إبداء الرأي حول مشاريع

النصـــوص التشـــريعية والتنظيميـــة، واشـــراك الجاليـــة الوطنيـة بالخارج في تطوير مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وترقيـة التشاور والتعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة.

تكنولوجيات المعلومات
والاتصال
والمجتمع المدني

انتشرت تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل عملي في جميع جوانب الحياة، منذ عقد من الزمان فقط، في بعض أنحاء العالم، وكانت أولوية الوصول الى تكنولوجيات المعلومات والاتصال تعتبر رفاهية.

ومن المعترف به اليوم على نطاق واسع أن الاستثمار في الوصول الميسور التكلفة والعالمي وغير المشروط الى تكنولوجيات المعلومات والاتصال ضروري لدفع جعلة التقدم نحو الأولويات العالمية، لا سيما أهداف المجتمع المدني.

ويتبع ذلك بطبيعة الحال أن الافتراضات والنظريات والآمال وحتى الإحباطات المختلفة هي جزء لا يتجزأ من إقلاع عملية « الرقمنة » . وقد أظهرت النجاحات والإخفاقات المختلفة للإمكانات التحويلية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن التقينات نفسها ليست إيجابية ولا سلبية ولا محايدة بالضرورة. وبدلا من ذلك، فإن التكنولوجيات الجديدة هي دليل آخر على حقيقة أن التمكين السياسي والمدني والاقتصادي والاجتماعي تشكل جميعها اللبنات الأساسية، سواء

بالنسبة للأهداف العالمية أو للرؤى الفائقة والتوقعات المتعلقة بالازدهار.

تسير اليوم تكنولوجيات المعلومات والاتصال بوتيرة مذهلة، لكن الوصول إلى الإنترنت، وخاصة عبر شبكة الواب العالمية، ربما يكون العنصر الأكثر أهمية لإطلاق إمكانات التنقيات الجديدة.

إن الغاية اليوم على وجه الخصوص، تدعو إلى الوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، لا سيما في الولايات والبلديات والقرى الأقل نموا، فاليوم في الجزائر، هناك عدد كبير من الجزائريين يعيشون خارج الإنترنت، وخاصة الشباب والنساء .

ووفقا للمعدل الحالي، فإن أغلب المدارس الجزائرية ليست بها خط هاتف ثابت، فكيف نستطيع ربطها بالانترنت وتوفير تكنولوجيات المعلومات والاتصال فيها؟ فكيف سيكون الحال إذن بالنسبة للعائلات المعوزة؟

ونلاحظ أن هذا التأخير في الاتصال، والسعر المرتفع للإنترنت خاصة انترنت الهواتف المحمولة، سيقوّض عمل الجمعيات والمنظمات مما يسهم في ضياع

فـرص النمـو الاقتصـادي ومنـع الملايين من الوصـول الى التعليم عبر الإنترنت والخدمات الصحية وغير ذلك الكثير.

وإذا كـانت الهواتـف الذكيـة المحمولـة على نطـاق واسع هي نقطة الدخول الى العصر الرقمي، وواحدة من أكثر التكنولوجيات البعيدة المدى في التاريخ.. في الوقت الذي تنتشر فيه الاتصالات المتنقلة بسرعة، فإنها لا تنتشر بالتساوي عبر كل مناطق الوطن، وتتبع هذه التباينات في الوصول إلى الهواتف الذكية المحمولة والانترنت.

وكمثـــال على ذلــك، فإنـــه في المنـــاطق الريفيـــة والصحراوية، تكلفة بناء وتشغيل البنية التحتية للهاتف الذكي المحمول تساوي أضعاف التكلفة مقارنة بالمناطق الحضـرية في المـدن الكـبرى، وهـذا من شـأنه أن يجعـل مؤسسات الهاتف النقال، لا يعطون الاولية لهذه المناطق، والـتي يتم تركهـا متخلفـة عن الـركب فيمـا يخص النبيـة التحتية.

كمـا لاحظنـا وجـود فجـوة بين الجنسـين في امتلاك الهواتف الذكية المحمولة، فالنساء الذين يملكون الهواتـف الذكيـة أقـل من الرجـال، حـتى إذا كـانت النسـاء يمتلكن

هواتف ذكية، فهناك فجوة كبيرة في الاستخدام، خاصة بالنسبة لمزيد من الخدمات التحويلية، مثل خاصية استخدام الإنترنت عبر الهاتف الذكي، والنساء في الجزائر أقل احتمالا لاستخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول من الرجال.

فالتقارير والابحاث، تشير أن تكلفة الوصول إلى الأجهزة والإنترنت هي العقبة الرئيسية لتوصيل غير المتصلين، ولسوء الحظ، لم تحقق التوجهات التي قام بها رئيس الجمهورية في العديد من مداخلته خاصة تلك مع الولاة، في إزالة هذه العقبة.

فعلى الرغم من انخفاض تكاليف الجهاز وزيادة استخدام الهواتف المحمولة الذكية، فهؤلاء الأشخاص، مازال يمثل سعر الاتصال بالانترنت العائق الكبير.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور التكنولوجيا في دفع هذا الجهد، قد لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم نشر تدابير جذرية، وتعتبر الفجوة الرقمية مظهرا من مظاهر المجتمعات غير المتساوية للغاية وهي موجودة اليوم في الجزائر. وما النهاية المأساوية للعملية

« اسـراتيك »، والـتي كـانت محـورا اساسـيا في برنـامج رئيس الجمهوريـة السـابق عبـدالعزيز بوتفليقـة في حملتـه الانتخابيـة للعهـدة الثانيـة 2004، والـتي اشرف على هـذه العمليــة وزيــر البريــد وتكنولوجيــات الاعلام والاتصــال بوجمعة هيشور، والذي وعد الشعب الجزائر عبر البرنـامج الاســبوعي « منتـــدى التلفزيـــون في 2004 » للصــحفية القــديرة نصــيرة بوعمامــة، حيث قــال : « من اليــوم أي 2004 الى غايـة 2006 سـيتم ربـط 10 مليـون عائلـة على الانترنت السريع » كما سنقوم بإزالة المقعرات الهوائيـة (les paraboles) شرفات المنازل، والنهاية يعرفها الشعب الجزائري كله.

ونظـرا لأن الخطـاب حـول الثـورة الصـناعية الرابعـة وتــأثير التكنولوجيــات الجديــدة يســتحوذ على السياســة والابتكـار والاهتمـام بالاسـتثمار، هنـاك خطـر متزايـد من توسيع الفجوات الرقمية. فإذا كان نصف سكان الجزائر لم يتمكنـــوا بعـــد من الوصـــول إلى مـــا يمكن تســـميته « التكنولوجيـات التمكينيـة أي الانـترنت عـبر الحاسـوب أو

الهـــاتف الـــذكي بأقـــل كلفـــة »، فكيـــف ســـتفيدهم التكنولوجيات الجديدة؟

من الضروري أن تظل المناقشات المتعلقة بالوصول الشامل وبتكلفة معقولة إلى الانترنت وأجهزة الاتصال في المقدمة و في المركز، حتى مع تركيز الاهتمام على التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، وانترنت الاشياء والروبوتات وتقنية البوك تشين.

نرحب بالابتكار الذي يؤدي إلى انشاء وتخصيص تكنولوجيات جديدة وتكنولوجيات موجودة بالفعل، وهو وسيلة للتصدي للعديد من التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري اليوم، وكذلك لتحقيق الأهداف، يجب أن تقترن المساحات المخصصة لتشجيع الابتكارات بقوة سياساتية متساوية، لا سيما في مجال التطبيق.

هناك حاجة ملحة لتقييم الأفكار التي تقود خطاب الابتكار، إن الحلول التكنولوجية -الاعتقاد الشائع بأن كل مشكلة لها علاج قائم على التكنولوجيا- يجب أن تخضع لمزيد من التدقيق. وهذا الأمر يجب أن يدعونا لوقفة. واتبـــاع نهج أكـــثر دقـــة لفكـــرة الابتكـــار من خلال

التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك معالجة كيف يمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص مشاركين في الابتكار بقدر استفادتهم منه.

التكنولوجيات الحديثة لن تحل المشكلات الناشئة عن تلك التكنولوجيات التي تتخلل حياتنا بالفعل. فعلى سبيل المثال، إن نشر الذكاء الإصطناعي وتحديد اولوياته لضبط المحتوى – بدلا من استخدام المشرفين على حقوق الإنسان- من خلال منصات التواصل الاجتماعي تؤدي بالفعل إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. إن مفهوم العديد من التكنولوجيات في الحقيقة مليء بالتحيزات التي يكاد أن يكون من المستحيل تفسيرها، ومع ذلك يتم طرحها كحلول لهذه التحديات.

على الرغم من أننا نحتاج إلى التفكير الابتكاري لتحقيق الأهداف التي تحتاجها الجزائر اليوم، إلا أن الدور الحاسم للسياسة يجب أن يعاد إلى ساحة النقاش حول ما يمكن للتكنولوجيات القيام به وما لا يمكنها القيام به. إن تلك التكنولوجيات لن تحل غياب الارادة السياسية للتصدي للفقر أو الأعراف الاجتماعية الضارة مثل

المحسوبية..، فإن السياسات لا تقل أهمية عن الابتكار لأن البيئات السياساوية الصحيحة ستضمن نجاح الجهود لتحقيق الاهداف التي نريدها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكنولوجيا.

يساعد التفيذ السليم للسياسات على تحديد آليات الاستثمار التي تستخدمها الدول والجهات الفاعلة الخاصة لتحقيق الأهداف السياسية. وهذا ينطبق على السياسات الخاصة بالتكنولوجيا بقدر ما ينطبق على السياسات الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة. لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لإصلاح السياسات، يجب تقدير التحديات الخاصة بالسياق لدفع التمنية الشاملة والمستدامة من خلال التقنيات الجديدة وتلك الموجودة بالفعل.

فالفجوات الرقمية التي تكتشف هي أيضا، بشكل عام، فجوات بين الجنسين وفجوات في الدخل، مما يجعلها تحديات تنموية، وليست تكنولوجية فحسب.

وفي محاولة لبث الحياة ودعم استراتيجية رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني بشأن تكنولوجيات

المعلومات والاتصال، هذه بعض الاعتبارات التي آمل أن توجـه تنفيـذها، والـتي تمثـل أحـد العناصـر الرئيسـية في إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعنى للتعاون الرقمي على مســتوى المرصــد، وأعتقــد أن لــدينا اليــوم العديــد من العناصر الأساسية، بحيث لا نترك أحدا يتخلف عن الركب في هذا العصر الرقمي.

فـــالمطلوب هـــو الـــدافع الإنســـاني السياســـي والاجتمـاعي لـدفع شـعارات اهـداف المجتمـع المـدني الجزائـري على المسـتويات المحليـة والولائيـة والوطنيـة وحـــتى العربيـــة والافريقيـــة، وإن كيفيـــة إطلاق هـــذه الإمكانـات ربمـا تمثـل أعظم تحـد تقـني سياسـي يواجهـه الجميع.

المجتمع المدني
وتكنولوجيات المعلومات
والاتصال
التطبيقات
على الهواتف الذكية

من أجل بناء مجتمع قوي وحيوي وسليم، لا بد من دعم منظمــات المجتمــع المــدني، لتكــون قــادرة على الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتها المحلية والمساهمة في القضـايا الوطنيــة بكفـاءة وفاعليــة أكـبر، وعلينـا البحث والعمـل على توفـير وإيجـاد تطبيقـات تهـدف إلى تلـك المؤسسات.

وأن تكـون هـذه المبـادرة من ضـمن اسـتراتيجيات المرصـد الوطـني للمجتمع المـدني في صـناعة المسـتقبل الجزائـري، فالمرصـد لـه دور رئيسـي في دعم وتشـجيع الابتكارات وخاصة فيما يتعلق بتطبيقات الهواتف الذكيـة بما يتماشى مع دعم مبادرات مؤسسات المجتمع المدني.

إن وضـع تصـورات لإطلاق عـدة مبـادرات وخلـق منصـات بيانـات مفتوحــة بهـدف تعزيـز الابتكـار وروح المبادرة من شأنها أن تعمل على تطوير مجموعة كبيرة من التطبيقات والخدمات الجديدة، لا سيما تطبيقات الأجهزة الذكية الآخذة في الانتشار بشكل سريع.

ومن المهم أن يكون هناك علاقة وارتباط وثيـق بين تطبيقـات الهواتـف الذكيـة ومنظمـات المجتمع المدني. إن

العمل على تطبيقات الهاتف النقال يقدم خدمة لعناصر وأفراد منظمات المجتمع المدني بطرق متنوعة وعديدة، لذلك علينا كعاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال العمل على تدريب وتطوير قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الترويج لمشاريعها بطريقة أكثر فعالية من خلال الهواتف الذكية، بحيث يرتبط تطبيق الهاتف الخلوي بموقع الكتروني إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، مثل التويتر و الفايسبوك و تيك توك، واليوتوب ..الخ.

علينا العمل على تطبيقات الهواتف الذكية لربط المجتمع المدني من أجل إيصال أصوات المجتمع المدني كي يتابعوا على نحو مباشر أخبار ونشاطات هذا المجتمع ويشاركون فيه.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي دورا هاما في تحقيق الرفاه، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها، وتعتبر الخدمات المقدمة الكترونيا وتوفير التطبيقات المناسبة والملائمة للهواتف الذكية كغيرها من الخدمات الرقمية،

مجالا واعدا. ونظرا إلى أثارها التنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

إن إتاحة المعلومات لعموم الشعب الجزائري، قد تحفز إطلاق خدمات معرفية ابتكارية وتطويرها من قبل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والعام والشركات الصغيرة والناشئة، الأمر الذي يولد بدروه مزيدا من التنمية المجتمعية ويسمح بارتقاء تلك الخدمات إلى المستوى الذي يتطلع إليه المواطنون ويلبي احتياجتهم من خلال المجتمع المدني.

إن رواج التطبيقات النقالة في توجيه هذه الخدمات الخاصة بالمجتمع المدني نحو المنصات الرقمية، وذلك لتسهيل الوصول اليها وتمكين شريحة كبيرة من المواطنين من الاستقادة منها بصرف النظر عن مكانهم الجغرافي، خاصة والجزائر هي بحجم قارة.

كلنا يدرك اليوم أنه بعد انتخاب السيد عبدالمجيد تبون رئيسا للجمهورية فإن الحكومة الرقمية أصبحت حقيقية، وهي احدى المنصات المعاصرة الهامة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التنموية، من

خلال ما تقدمه من خدمات للمواطنين والقدرة على رفع مستوى العلاقات مع المواطنين ومع كافة المؤسسات في المجتمع والدولة.

لقد أصبح اليوم الاطار العام لتطوير المنصات الرقمية يركز على أهمية تصميم خدمات محورها المواطنون، تكون شاملة وملائمة لتطلعاتهم واحتياجاتهم العام والخاصة.

ومن هذا المنطلق علينا البدء بالعمل وتطوير المنصات اللازمة للهواتف الذكية وربطها بشكل مباشر مع هذه المؤسسات أو المنظمات ليتم إشراك المواطنين في تطوير مشاريعهم، ويتحول دورهم من مجرد مستخدمين للخدمات إلى مشاركين فعّالين في إنتاجها وتطويرها ويدخل هذا في الديمقراطية التشاركية.

إن العمل على تطبيقات الهواتف النقالة ضمن سياق الاستفادة من التطور التكنولوجي في تحسين عمليات التنظيم والادارة للجمعيات والمنظمات يساعد في كفاءة عملية التخطيط والرقابة والعمل التطوعي وتحقيق الفاعلية المنشودة في مباشرة الأعمال والأنشطة

المجتمعيـــة من خلال توفـــير التطبيقـــات المناســـبة في تحسـين جـودة العمليـات الداخليـة بالجمعيـات لمسـاندة قيادات العمل التطوعي لإتخاد إجراءات معالجة جوانب القصـور وتطـوير إدارة العمـل وإكسـاب المهـارات وتنميـة القدرات بما يتماشى مع التقنيات التكنولوجية المعاصرة.

إذ يمكن تسـويق أعمـال مؤسسـات المجتمع المـدني (المهنيـــة، الحرفيـــة، الخيريـــة وغيرهـــا) من الـــترويج والتسـويق للعمـل الـرقمي عـبر تطبيقـات وتقنيـات الهـاتف الذكي، وذلك من خلال إنشاء منصات تدعم العمل في تلك المؤسسات لتعزيز الإنتشار والوصول الأكبر والأسهل إلى العديـد من شـرائح المجتمـع المـدني، كمـا يمكن إسـتقبال المشكلات والشكاوي الخاصة ودراستها وتحليلها للتحقق من المصـــداقية للأعمـــال المنوطـــة بهـــا الجمعيـــات أو للمنتجـات المباعـة من أعمـال تلـك الجمعيـات، ناهيـك عن تفعيل ودعوة المزيـد من النتسبين لتلك الجمعيات وإدارة عمل المتطوعين ومن مختلف الشرائح من أجل المساهمة والمشـاركة الفعالـة مع الجمعيـات الـتي تم الانتسـاب لهـا، فعلى ســبيل المثـال يمكن تنميـة المتطـوعين وتـأهيلهم

وتـدريبهم على القيـام بمهـام الأعمـال عن بعـد فضـلا عن مراجعـة أداء المتطـوعين ومستوى التقدم في إنجـازاتهم والتواصل معهم من خلال الهواتف النقالة بإرسال رسائل دورية عن الأنشطة والمواعيد المقررة وغيرها من المهام الأخرى.

إن التواصل الرقمي الدائم والمباشر يدفع المنتسبين والمتطـوعين للمزيـد من الحمـاس والـولاء والإنتمـاء لتلـك المؤسسة أو المنظمة أو الجمعية.

إستخدامات كثرة وكثيرة يمكن الاستفادة منها من خلال ربــط تطبيقــات الهواتــف الذكيــة لــدعم وتمكين المجتمـع المـدني من تحقيـق أهـدافها وتنفيـذ برامجهـا، وبالتالي كل هذا يرتبط بتحسين الأداء والفعالية ويتيح المزيـد من الخدمـة للمجتمع المحلي، من التعليم إلى زيـادة الـوعي الى الارشـاد الفلاحي والصحي والـتربوي والتنبيـه للكـوارث الطبيعيـة ومعرفـة الاحـوال الجويـة وغيرهـا من الأنشطة التي تهتم بها تلك المنظمات في بناء القدرات بما يعاصر التقنيات التكنولوجيا المتطورة.

كما لا نغفل على حقيقة واقعية للشركات الناشئة والصغيرة في تطوير مثل هذه التطبيقات التي غالبا ما يطغى عليها الطابع الابداعي، وهو الأساسي لانتشارها ونجاحها، ومن هنا يجب أن يلعب المرصد الوطني للمجتمع المدني دورا رياديا في دعم وتسهيل عملية إنشاء الشركات العاملة في تطوير التطبيقات للهواتف النقالة الداعمة للمحتوى الرقمي وخاصة تطبيقات دعم منظمات المجتمع المدني.

شبكات التواصل الاجتماعي
تويتر-فايسبوك-تيك توك-
اليوتوب

لقد أثار تحديد مفهوم الشبكات الاجتماعية (التويتر، والفايسبوك، وتيك توك، واليوتوب ... الخ) إشكالات عدة بالنسبة للباحثين، مثلما هو الإشكال في تعريف المجتمع المدني وهذا نظرا لارتباطه ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي والتكنولوجي.

والحقيقة أن الشبكات الاجتماعية في شقها الأول أي الاجتماعي يعود ظهورها الى بداية عام **1954**، وتحديدا في بريطانيا، وهنا ظهرت في مانشيستر، مدرسة في العلوم الاجتماعية تهتم بالشبكات الاجتماعية، وهناك عدة دراسات قام بها الباحثون التابعون لمدرسة مانشيستر، يريدون معرفة كيف تتكون العلاقات بين السكان، أي في الوسط الاجتماعي، وكيف تتطور تلك العلاقات وتُكَون شبكة وفي عدة احيان كيف تتكون شبكة الشبكات، ووصلوا الى قياس وزن العلاقة (quantifier la relation) بين شخص وأخر، وكيف تكبر هذه الشبكة؟ وكيف تتمدد؟ وكيف نستطيع التحكم فيها؟ ومتى تخرج عن السيطرة؟

ولكن مع التطور الرقمي، وسهولة التواصل عبر الشبكة العنكابوتية وظهور الانترنت، ظهرت في بداية 2006 بعض المؤسسات الرقمية مثل فايسبوك، وتويتر ، وغوغل صاحبة موقع اليوتوب، ومنذ سنوات قليلة ظهر في الصين التيك توك، وفي روسيا الياندداسك. وهذه المؤسسات الرقمية ليست الوحيدة في العالم ولكنها هي الأهم حاليا، وهي التي تسيطر على السوق الرقمي العالمي، فقد وصل عدد المشاركين في الفايسبوك الى أكثر من اربعة ملايير مشارك، والرقم في الزيادة.

فموقع الفايسبوك فيه شهريا أكثر من 2,85 مليار مستخدم نشط، واليوتوب فيه 2,29 مليار مستخدم نشط، والتيك توك فيه 732 مليون مستخدم نشط، والتويتر حوالي 397 مليون مستخدم نشط، وهذه الارقام هي معدلات للمستخدمين شهريا فقط.

وهذه شبكات التواصل الاجتماعي الرقمي، هي مجموعة من الادوات والمواقع الالكترونية التي تسهل عملية بناء العلاقات الاجتماعية بين المشتركين، بناءا

على اهتمامات مشتركة وتمكنهم من الاتصال والتواصل مع بعضهم البعض بشكل متبادل و آني.

فهي خدمة تقوم على توفير إمكانيات لتبادل والتواصل بين الناس، وتقوم بجمع عدد كبير من الافراد بناء على اهتماماتهم واتجاهاتهم وذلك في شكل نباء شبكي متداخل بعيدا على ترابية المجتمع الواقعي، ويتم كل ذلك من خلال « خوارزميات » توفرها حواسيب عملاقة، تقوم بمراقبة هؤلاء المشتركين، عبر رسائلهم الرقمية، والدردشة والتدوين والمشاركة، وكل شيئ يمر عبر هذه الشبكات، يتم دراستها من خلال برماجيات وخوارزميات عملاقة وذكية تنتمي الى الذكاء الاصطناعي أو ذكاء الرياضيات إن صبح التعبير، وأشياء اخرى ...

استخدام شبكات التواصل الاجتماعية من قبل الجمعيات

منـــذ ظهـــور شـــبكات التواصـــل الاجتماعيـــة وخاصــة « الفايســبوك »، ونظــرا لســهولة الولــوج الى الموقـع، وايضـا سـهولة المشـاركة، حيث لا نجـد أي عـائق لفتح حسـاب في موقـع الفايسبوك، بالاضـافة الى الحريـة الكبيرة التي يمنحها الموقـع للمشترك، جعلت عـدد كبير من الجزائريــات والجزائــريين يفتحــون حســابات على هــذا الموقع.

وعلى غرار كل الجزائريين، فإن منظمات وجمعيات المجتمع المدني، تقوم بنفس الشيء، حيث نجد اليوم عدد لا يستهان به من صفحات الفايسبوك الخاصة بالمنظمات و الجمعيــات الجزائريــة المختلفــة. كمــا نشــاهد تنظيم الحملات المختلفة مثل حملات التوعية، وحملات مساعدة المحتــاجين، وحملات الحشـد لبعض الأعمـال التطوعيـة، كالتشجير، وتنظيف الاحياء ...

فهـذه الصفحات على الفايسـبوك، تعتـبر إضـافة في العمـل الجمعـوي، وتزيـد من فعاليـة الجمعيـات في الحيـاة العامـة، حيث أن هـذه الشـبكات تسـخدم من طـرف فئـات واســعة داخليــا وخارجيــا، ممــا يســهل على الجمعيــات

انخراط فئات عديدة معهم والعمل من اجل الصالح العام، ونشر ثقافة الوعي بين فئات المجتمع.

كما تستخدم هذه شبكات التواصل الاجتماعي من طرف اغلبية الجمعيات كفضاء عمومي رقمي يستخدم لمناقشة القضايا المختلفة، وتنظيم الاحتجات على بعض القرارات التعسفية من السلطة، وهي فضاء أيضا للممارسة المعارضة الفعالة في بعض القضايا، حيث فتحت مجال حر لممارسة النقد ومراقبة النظام العام.

تساعد شبكات التواصل الاجتماعية على بناء علاقات اجتماعية جيدة مع محيط الجمعية محليا ووطنيا وحتى دوليا، فمن خلال هذه الوسائل والبرماجيات التي تصدر عن الخوارزميات (الذكاء الاصطناعي)، أصبح بالإمكان بناء علاقات اجتماعية، والاستفادة منها بالتعرف على شخصيات وجمعيات أخرى جديدة والاستفادة من خبراتهم، وبناء صورة جيدة عن الجمعية ونشطاتها، مما يزيد من ثقة المنخرطين فيها، وأيضا ثقة المجتمع. وبالتالي يشجعهم على دعم نشاطاتها

والمساهمة والتبرع لها، وقد يساهم ذلك في استمالة منضمين جدد لهذه الجمعية أو تلك.

فشبكة التواصل الاجتماعية اليوم، ازاحت وسائل الإعلام التقليدية، بل أصبح حساب الجمعية على الفايسبوك مثلا، هو قناة اعلامية بامتياز، وكلفته صغيرة، يمكن حصرها في خط هاتف ثابت أو نقال، واشتراك على الانترنت. واليوم الكثير من صفحات الفايسبوك الخاصة بالجمعيات الجادة طبعا، تتبوأ المراتب الأولى في ممارسة هذا الدور نظرا لجدية المعلومات المنشورة.

أمثلة عن بعض الجمعيات على شبكة التواصل الاجتماعي

لقد وصلنا من خلال اتصالنا بعينة من الجمعيات، بأن استخدام شبكات التواصل الاجتماعية وخاصة الفايسبوك تفوق 96%، واليوتوب بنسبة 15%، ثم التويتر بنسبة تكاد تكون منعدمة تماما لا تتجاوز 2%.

ويعود هذا الاستعمال الكبير لشبكة «الفايسبوك» على حساب بقية شبكات التواصل الاجتماعية لعدة أسباب أهمها :

1-انتشار هذه الشبكة بشكل كبير في الجزائر، فكل المتعاملين للهاتف النقال، يفضلون الفايسبوك بدليل أنه يمكنك استعمال الفايسبوك بأي مبلغ اشتراك، بالاضافة الى انك تستطيع استعمال الفايسبوك حتى على الهواتف المحمولة العادية وليست فقط الهواتف الذكية.

2-أغلب الجمعيات لديها صفحات خاصة بها على الفايسبوك، تم فتحها من قبل أعضائها، وهي واجهة لأعمال ونشاطات الجمعية ومستقلة عن الاعضاء، ولكن هناك حوالي 49 % من الجمعيات لا تمتلك صفحات خاصة بها على شبكة الفايسبوك، ولكن تجد صفحات الناشطين فيها وخاصة الرؤساء هم من يروجون

للجمعيـة، وهـذا من الناحيةالاعلاميـة والتسـويقية مضـر جـدا لاسـم وسـمعة الجمعيـة، ويُضـيع فـرص الانتشـار بالنسـبة لهـا، لأن امتلاك صـفحة خاصـة باسـم الجمعيـة يجعلها تمتلك الاستقلالية ككيان ويسهل الاتصال بها في حالـة الحاجـة لذلك، كما أنـه يعطيها نـوع من الاسـتقلالية عن شخصـية المسـؤولين فيهـا وبالتـالي يزيـد عامـل الثقـة فيها أكثر.

إن أغلب الجمعيــات الــتي لــديها صــفحات على « الفايسبوك » تتواصل عن طريقها مع أعضـاء الجمعيـة أو مـع المواطـنين العـاديين الـذين يرغبـون في التواصـل معهـا، ومـع المتـبرعين خاصـة مـع الجاليـة في الخـارج كفرنسـا واوروبـا الغربيـة عمومـا والولايـات المتحـدة الامريكيـة وكنـدا، ومـع بعض المؤسسـات الجزائريـة في الـداخل والـتي تقـدم مسـاعدات ماديـة او التكفـل ببعض النشاطات، كبعض المؤسسات التي تقدم تبرعات أو تقوم برعايـة تظـاهرات، أو الاتصـال بجمعيـات مماثلـة أخـرى دولية.

لكن الملفت للإنتباه أن هناك نقص في الاستفادة مما توفره شبكات التواصل الاجتماعية من امكانات تسويقية وتواصلية يمكن استغلالها بشكل جدي لتحقيق اهداف الجمعية، ويعود ذلك لسببين، الأول راجع لوزارة الداخلية وتحديدا مكتب الجمعيات، الذي لم يقم عندما منح الاعتماد للجمعية، الى حث الجمعية على تقديم ميثاق تصميمي (la charte graphique) والذي يحتوي على الاسم الكامل للجمعية، وشعار الجمعية، والتأكيد على ان تكون كل المراسلات الجمعية بهذا الاسم وهذا الشعار اضافة الى عنوان وهاتف والبريد الرقمي للجمعية. والسبب الثاني يعود الى الجمعية وتحديدا الى قيادة الجمعية، والتي تجدها على الأغلب الاعتقاد أن الاعتناء بواجهة صفحة الفايسبوك هي عبارة عن مضيعة للوقت وليست جدية، وتستخدم الصفحة فقط من أجل نشر بعض الفيديوهات الخاصة بنشاطات الجمعية وبعض الحالات التي تسعى الجمعية لمساعدتها.

والملاحظ لصفحات الجمعيات على شبكة الفايسبوك، تفتقر للفنيات التصميمة حيث تستخدم صور

قديمة وسيئة الاخراج، ولا تعتمد الالوان بشكل جيد رغم الامكانيات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة، كما أنها تهمل الجانب الجمالي والتسويقي، فلا تهتم بتحديد المحتوى وقد تفتح الصفحة وتترك دون استخدام جدي لدرجة أن من يتصفحها من الجمهور الذي يريد التواصل مع الجمعية يضيع، وبالتالي فهي لاتستخدمها لبناء علاقات دائمة مع المجتمع الذي تنشط فيه، ولا تحاول بناء سمعة طيبة لدى الجمهور بل لا حظنا انها تسعى لاكتساب هذه الصورة لدى المسؤولين فقط مثل رئيس البلدية ورئيس الدائرة والوالي والوزير...

مثال نموذجي
عن الموقع الرسمي لمنظمة
أبناء الشهداء

نحاول هنا إعطاء مثال حي حول منظمة جزائرية قامت بالدخول الى العالم الرقمي، من خلال التنسيق مع مؤسسة ناشئة هي « مؤسسة المجتهدون »، والتي قامت بالشراكة مع المنظمة للقيام بهذا العمل الرقمي.

فقد قامت « مؤسسة المجتهدون »، بدراسةدقيقة حول المنظمة من اجل معرفة كيف يكون الموقع الرسمي للمنظمة على الانترنت وطرحت الأسئلة التالية، وقامت بالرد عليها طبعا.

1-ماذا يجب ان يقدم الموقع الرسمي للمنظمة على الانترنت؟

لنبدأ بحالات الاستعمال البدائية التي يستعملها الناس لتصفح موقع المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء على الإنترنت.

-ابن (او بنت او حفيد) شهيد يريد الانخراط في المنظمة.

-شخص عادي يريد معرفة المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، لأن عنده وثيقة تتحدث عن ابناء

الشهداء. فعندما يدخل الى منزله ويريد معرفة اكثر عن هذه المنظمة.

-صــــحفي يبحث عن بعض المعلومــــات أو التصــريحات خاصــة بابنــاء الشــهداء، لأنــه يحضــر في موضوع او مقالة صحفية.

-طـالب جـامعي يحضـر رسـالة تخـرج تخص العائلـة الثوريـة او حـرب التحريـر الجزائريـة او معلومـات تخص ابناء الشهداء.

فمنـذ منتصـف عـام **2018**، أصبح للمنظمـة الوطنيـة لأبنــاء الشــهداء موقــع رســمي دينــاميكي على الإنــترنت عنوانـــه onecalgeria.org، بالاضـــافة الى حســـاب على الفايسبوك وآخر على اليوتوب.

كمـا قـامت مؤسسـة المجتهـدون، بدراسـة مسـبقة بالتنسيق مع الأمين العـام للمنظمـة، حـول تنظيم وتوحيـد الميثاق التصميمي (la charte graphique)، فقمنا بتعديل شــعار المنظمــة، واختيــار نــوع من الخــط، واضــافة « الكويوركـــود qrcode »، هـــذا على مســـتوى رأس المراسـلة، أمـا في اسـفل المراسـلة فقمنـا بتحريـر العنـوان

البريـدي للأمانـة الوطنيـة، والهـاتف والفـاكس، والموقـع الرسـمي للمنظمـة، والبريـد الـرقمي، وصـفحة الفايسـبوك. هذا بالنسبة للمراسلات.

-فاعل خير يريد التبرع لأبناء الشهداء.

المهم هنـاك عـدد كبـير من الأشـياء الـتي نسـتطيع وضعها في الموقع الرسمي للمنظمة، والتي تهم العديد من الناس، من الصغير الى الكبير ومن المرأة الى الرجل.

2-الميثاق التصميمي (la charte graphique)

هدف الميثاق التصميمي (la charte graphique) هــو انجــاز بعض القواعــد الخاصــة بتســيير المحتــوى والتصـاميم الـتي يجب أن تكـون موجـودة في المنظمـة الوطنيـة لأبنـاء الشـهداء، حـتى تتكيـف بشـكل مقبـول في الوسـط الـرقمي. فهي تُعـرف الشـكل المحـترم الـذي يجب على كـل واحـد أن يطبقـه عنـدما تبث معلومـات المنظمـة الوطنية لأبناء الشهداء على الإنترنت.

-*أهداف الميثاق التصميمي* :

أ.التأكيد على الخـط الافتتـاحي للموقع، المهمة، الوضعية، والجمهور.

ب.إعطـــاء مجموعـــة من القواعـــد والنصـائح لنشـر في الموقـع الرسـمي للمنظمـة محتـوى نوعي، وضمان التجانس والاستمرارية.

-الجمهور الموجه له الميثاق :

الحكومة، المنتخبين، المناضلات والمناضلين، المنخـرطين، المتعـاطفين. كـل من يريـد قـراءة أو نشـر معلومـات أو خـبر في الموقـع الرسـمي للمنظمـة الوطنيـة لأبناء الشهداء موجه له هذا الميثاق التصميمي.

-تعريف محيط موقع المنظمة :

يظم الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية لأبناء الشـهداء، كـل مكـاتب المنظمـة على المسـتوى الـولائي والبلدي، بالاضافة الى المجلس الوطني والامانة الوطنية.

-بنية ميثاق الموقع :

إن ميثـاق افتتاحيـة الموقع الرسـمي للمنظمة ينقسـم الى قسـمين، القسـم الاول خـاص بتسـيير محتـوى الموقع، والقسم الثاني يصف الشكل التصميمي (l'aspect graphique) للنشر للموقع المنظمة.

3-البنية الافتتاحية لموقع المنظمة :

إن البنيـــة الافتتاحيـــة والــتي نســميها اللجنـــة الافتتاحية تتكون من اشخاص لهم علاقة بالاعلام في كل امانــة مكتب ولائي او بلــدي تحت إشــراف أمين وطــني المكلف بالاعلام والذي يعمل على :

*تنسـيق في المحتــوى ونشــر معلومــات صــحيحة وهامة على الموقع، والسهر على التحيين المستمر.

**اعلام الجمهـــور المتصـــفح لموقـــع المنظمـــة بالاقرارات المتخدة أثناء الاجتماعات.

***قـراءة وتحليـل والـرد على رسـائل وانشـغالات الجمهور الذي يتصفح الموقع.

****تقبل النقد والرأي الأخر.

<u>4-مبادئ عامة :</u>

المكلـف بالنشـر على الموقـع الرسـمي للمنظمـة هـو مسؤول عن كل ما ينشر. وعليه أن ينخرط في:

-ان لا ينشـر على الموقـع إلا المعلومـات الصـحيحة والمؤكدة والرسمية.

-أن يتأكــد أن الصــفحات المنشــورة في الموقــع، تحترم القانون الساري المفعول، فيما يخص حقوق النشر

بالنسبة للنصوص والصور، أمن المعلومات، احترام الحياة الخاصة للأشخاص، وحرية التعبير.

-أن لا يفتح صفحات الموقع الى الاشهار المنبود، والذي قد يسبب له وللمنظمة مشاكل كبيرة.

-الإشهار هو مسموح به، ولكن في اطار القوانين السارية المفعول، واحترام القانون الاساسي والنظام الداخلي للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

-أما بالنسبةللمؤسسات التي تقوم برعاية اعمال المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، فهناك نوعين من التشكرات :

*تشكرات على شكل نص فقط.

**تشكرات على شكل شعار المؤسسة الراعية على الجانب أو اسفل الصفحة، مع مراعاة بأن تكون أبعاد الشعار لا تتعدى 50 بيكسال.

***أما فيما يخص الشراكة فهي منظمة بعقد ممضي بين المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وتلك المؤسسة، وعادة يطلب وضع شعار المؤسسة في الصفحة الأولى للموقع الرسمي للمنظمة، مع وجود ربط

بين هذا الشعار وموقع المؤسسة، أي عندما يضغط على الشعار، يحولك مباشرة الى موقع تلك المؤسسة.

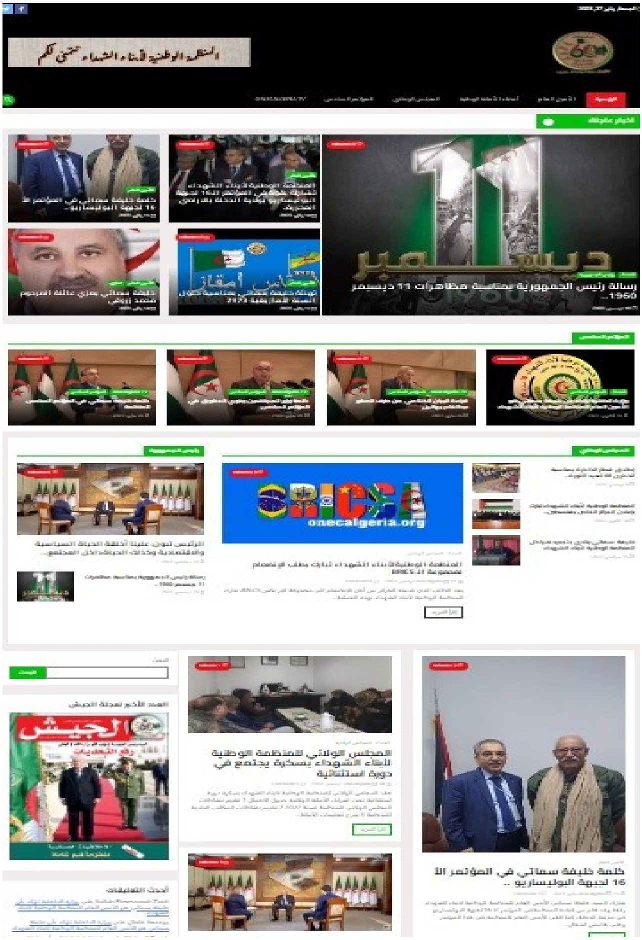
5-تجانس المحتوى

مبدأ جعل حجز المعلومات يكون في مكان واحد، حتى نتجنب وجود صفحات متناقضة. فالمستعمل يتجنب اعادة كتابة المعلومة الرسمية، مثل كلمة الامين العام، او بيانات الامانة الوطنية ...وهكذا يمكن أن يكون موقع المنظمة مصدر للمعلومات الصحيحة والجيدة والآنية.

6-تحيين موقع المنظمة

يتطلب على المشرف على تحميل المعلومات على الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، أن يحين المعلومات كلما كان ذلك ضروري، فالمعلومات يتم ترتيبها في الصفحة الأولى حسب اهميتها، فلا يحق أن نضع معلومات هامة داخل صفحات الموقع مثلا. كما يجب أن يكون كل موضوع أو مقالة تكتب في الموقع الرسمي للمنظمة مرفوق بتاريخ النشر وأيضا بكاتب المقالة.

7-الموقع الرسمي للمنظمة



الموقع الرسمي لمنظمة ابناء الشهداء

يعتبر الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، نافذة حية على العالم الخارجي وطنيا ودوليا. فهو موقع ديناميكي، ويتفاعل مع متصفحيه، من

مناضلات ومناضلي المنظمة بالاضافة الى المتعاطفين مع المنظمة وعددهم في تزايد.

وللموقع الرسمي للمنظمة عدة مزايا وفوائد لكل من يتصفحه، وأيضا للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء. فمنذ إنشاء هذا الموقع الرسمي أصبح وجود دائم للمنظمة على الانترنت، فيكفيك أن تكتب في أي محرك بحث اسم « منظمة ابناء الشهداء » لكي يظهر لك موقع المنظمة، أو يمكنك كتابة اسم الأمين العام للمنظمة « خليفة سماتي »، حتى تجد نفسك في قلب الموقع الرسمي للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

فالمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، أصبح لها وجود في الفضاء الرقمي منذ أن قامت بالشراكة مع المؤسسة الناشئة المجتهدون.

كما لا يسعنا هنا، أن نبين بأنه منذ أن أصبحت للمنظمة هذا الموقع، لم نعد في حاجة لوسائل الاعلام الورقية والاذاعية والمرئية كي تروج لنشاطات المنظمة، بل أصبح موقع المنظمة ينافس تلك القنوات، واصبحت

عـدد كبـير من وسـائل الاعلام تسـتعمل موقـع المنظمـة كمصدر موثوق فيه لكل ما تقوم به المنظمة من انشطة.

8-صفحة الفايسبوك للمنظمة



يعتبر الفضاء الأزرق، أو ما يسمى سابقا بالفايسبوك والتـابع لمؤسسـة « ميتـا »، أكـبر فضـاء فيمـا يسـمى بشـبكات التواصـل الاجتمـاعي على مسـتوى العـالم، فهـذا الفضاء فيه اليوم عدد كبير وكبير جدا من المشتركين عبر العالم يفوق الاربعة ملايير مشترك. في حين نجد أن هنـاك أكثر من 2,8 مليار مشترك نشط شهريا.

ومع هذا قمنا في المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، الاعتماد بشكل اساسي واولي على الموقع الرسمي للمنظمة، لأنه خاص بالمنظمة، ونستطيع التحكم فيه مثلما نريد، خلافا لحساب الفايسبوك والذي يعتبر خاص « بمؤسسة ميتا »، فهي من تتحكم فيه وهي من تستفيد منه، ولهذا نحن في المنظمة لنا حساب على الفايسبوك، ونستعمله كامتداد لموقعنا وليس العكس، لأنه منذ دخول المنظمة الى العالم الرقمي أي منذ ماي **2018**، وقعت لنا عدة مشاكل مع مؤسسة فايسبوك، والتي اغلقت لنا الحسابات بسبب الشكاوي التي نتعرض لها خاصة من الذباب المغربي، وهذا لدفاعنا المستميت للقضية الصحراوية، وبعض المغرور بهم في الخارج، خاصة « حركة رشاد ». فتقوم مؤسسة فايسبوك بغلق الصفحة بدون مبرر، ونجد انفسنا قد خسرنا كل المعلومات التي كانت موجودة في ذلك الحساب.

ولكن عدم اعتماد المنظمة الوطني لأبناء الشهداء على الفايسبوك، بل كان دائما الاعتماد على الموقع

الرسـمي للمنظمـة onecalgeria.org، وهـذا الموقـع كـان بالمرصاد لهؤلاء الخونه الى يومنا هذا.

9-صفحة التويتر للمنظمة

نســـتطيع القـــول نفس الكلام الـــذي قيـــل على الفايسبوك، فهو ايضا حساب خاص بمؤسسة تويتر، وهي المستفيدة من استغلال المعلومات التي نضعها فيه.



10-نمودج لورقة المراسلة الرسمية للمنظمة


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
الأمانة الوطنية

الأمين العام

الجزائر في:

المقر المركزي: 24 شارع زيغود يوسف الجزائر الوسطى الهاتف: 023.49.89.70 الفاكس: 023.49.88.91
الموقع الرسمي: www.onecalgeria.org الفايسبوك: www.fb.com/onechouhada البريد الرقمي: info@onecalgeria.org

نمودج لورقة المنظمةالوطنيةلأبناءالشهداء

نسخة لنودج للمراسلات الرسمية للمنظمة، والتي تحترم التصميم البياني للمنظمة.

امـا بالنسـبة للمـؤتمر السـادس فقـد كـان الشـعار الرسمي للمنظمة على الشكل التالي :

وهذا الشعار متحرك

هـذا الشـعار المتحـرك موجـود على رأس الموقـع الرسـمي للمنظمـة الوطنيـة للمجاهدين، وموجـود أيضا على صـفحة الفايسبوك وصفحة التويتر.

11-بطاقية المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء

بطاقية المجلس الوطني للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
المساعدة

تنقسم بطاقية المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء الى سبعة اجزاء :

1- الحالة المدنية
2- المؤهلات العلمية
3- المشاركة في ثورة التحرير
4- السوابق المهنية
5- النشاط السياسي في المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
6- النشاط في النظمات والجمعيات الوطنية او الدولية
7- العضوية في المجالس المنتخبة

إنجاز
هذا البرماج انجز خصيصا للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
عند أي خلل أو مشكلة الاتصال بالانسة هديل عبداللوش:0697765852

تعتبر البطاقية ، القلب النابض لأي تنظيم مهما كان نوعه اجتماعي أو سياسي أو رياضي أو ثقافي...

ففي البطاقية، نجد كل ا لمعلومات الخاصة بكل مناضلة أو مناضل في تلك الهيئة، ونحن هنا تهمنا المنظمات والجمعيات.

فبطاقية المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، تتكون من عدة أبواب هي : الحالة المدنية، المؤهلات العلمية، المشاركة في ثورة التحرير ، السوابق المهنية، النشاط السياسي في المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، النشاط في المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية، العضوية في

المجـالس المنتخبـة، بالاضـافة الى بـاب خـاص بتقـييم المناضلة أو المناضل.

1.11-الحالة المدنية



في هذا الباب تجد كل معلومات الحالة المدنية لكل مناضلة ومناضل في المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، من اسـم ولقب، تـاريخ الميلاد، مكـان الميلاد، رقم بطاقـة التعريـف الوطنيـة، الحالـة العائليـة، عـدد الاولاد، واسـم الاب، واسـم ولقب الام والجنسـية والعنـوان، ومعلومـات اخرى تجدها في الصورة الحالة المدنية.

2.11-المؤهلات



في الباب الثاني للبطاقية، نجد نافذة المؤهلات العلمية الخاصة بكل منخرط، مثل المستوى العلمي، والشهدات والتخصصات ولغة التكوين واللغات المتمكن منها، بالاضافة الى البحوث والمؤلفات التي قام بها المنخرط، والندوات والمؤتمرات العملية أو التكوينية التي شارك فيها.

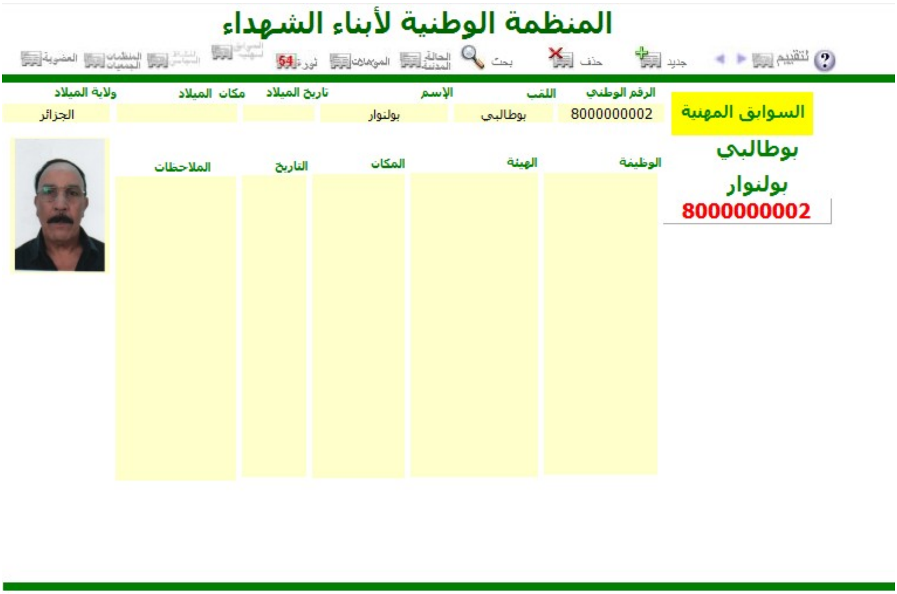
كما يوجد باب خاص بالاهتمامات الشخصية التي تخص تلك أو ذلك المنخرط الجديد في المنظمة.

3.11-المشاركة في ثورة نوفمبر 54



للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء خصوصية خاصة بها فقط، لأنها منظمة لأولئك المجاهدين الذين استشهدوا في الثورة التحريرية المباركة **1954-1962**، وهذا الباب، تجد فيه الماضي الثوري للوالدين وعضوية الوالد أو الوالدة في جبهة التحرير او جيش التحرير الوطني، وتارخي التجنيد او الالتحاق بالجبهة أو الجيش ، وايضا تاريخ الاستشهاد، بالاضافة الى المسؤولية التي كان عليها أو الرتبة العسكرية التي كان يحملها.

4.11-السوابق المهنية



هذه النافذة خاصة بالسوابق المهنية، التي كان يقوم بها المناضل او المناضلة، وهل هو يعمل أو متقاعد أو عاطل عن العمل، ونوع العمل الذي عمل فيه خلال مساره المهني.

كل هذه المعلومات تسمح لنا عندما نقوم مثلا ببعض الدراسات الاحصائية حول المنخرطين من ابناء الشهداء، من أجل مساعدتهم في الوصول الى عالم الشغل، او مساعدتهم ماديا إن كانوا من العاطلين.

5.11-النشاط السياسي



هذه النافذة تعتبر هامة بالنسبة للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، لمعرفة وزنها السياسي محليا ووطنيا، وأيضا من أجل تفعيل شبكتها داخل المجتمع، والدفاع عن حقوق ابناء الشهداء ونساء الشهداء واسرة الشهيد.

كما تساعدنا هذه النافذة، خاصة في تقوية المنظمة على مستوى القواعد، وهذا بجعلها منظمة فكر واقتراح، بدل من تكون منظمة مطالب فقط.

6.11-النشاط في المنظمات الوطنية والدولية



في الباب السادس، تجد كل المعلومات الخاصة بالنشاط الجمعوي للمنخرطة او المنخرط، وهذا على المستوى الوطني وأيضا الدولي.

فكم من مناضل ومناضلة في المنظمة ينشط في منظمات وطنية وايضا دولية. ومن هذه البطاقية الدقيقة نستطيع ان نفرز كل المنخراطات والمنخرطين الذين لهم كفاءات وعلاقات مع المنظمات الدولية، حتى نستطيع الاستفادة منها وطنيا، والتعريف بمنظماتنا دوليا.

7.11-العضوية في المجالس المنتخبة



العضوية في المجالس المنتخبة، تمنحنا قوة محلية، وترسيخ جدور المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء محليا، من أجل حلحلة المشاكل المحلية التي يعاني منها المواطن الجزائري مهما كان.

كما تساعدنا عملية احصاء المنخرطات والمخرطين في المنظمة والذين هم منتخبون في المجالس المحلية والولائية والوطنية، على تقوية المنظمة سياسيا، وجعلها بحق منظمة لحل المشاكل التي يعاني منها المواطن والوطن، وأن تكون قوة اقتراح بامتياز.

8.11-التقييم



هـذه النافـذة هي خاصـة لتقـييم كـل منخرطـة ومنخـرط من طـرف المكتب البلـدي ثم المكتب الـولائي وثالثا من طرف الأمانة الوطنية.

ومن خلال هذا « البرماج **logiciel** » الذي انجز من طرف « مؤسسة المجتهدون »، نستطيع أن نلاحظ، بأن أي منخـرط في المنظمة الوطنيـة لأبناء الشهداء، يصبح مناضل بعد عملية الغربلة الدقيقة والتي تمنع كل من يريد التسـرب الى هـذه المنظمـة من أجـل خلـق البلبلـة في

صفوفها، لأنه لا يستطيع أن يتفوق على هذا البرماج الخاص بالبطاقية.

فلو استعملت البطاقية منذ الاستقلال بهذا الشكل وهذا النوع من التدقيق، وهنا اتحدث عن الطريقة، لأنه قبل أن يكون هناك حاسوب ومعلوماتية، كانت هناك البطاقية الورقية، وما البرماجيات إلا عملية اوتوماتيكية لمعالجة المعلومات بشكل سريع، ولكن قبل ظهور الحاسوب كانت هناك أيضا بطاقية وكانت ايضا هناك معالجة للمعلوماتية بطريقة يدوية وعلقية، ولكنها بطيئة.

فمثلا، منذ الاستقلال، هل كانت هناك بطاقية وطنية خاصة بالجمعيات المحليةوالولائية والوطنية؟، وهل تُحَينُ هذه البطاقية الوطنية بشكل مستمر؟

الملاحظ عندما نزور مكاتب التنظيم على المستوى المحلي او الولائي وحتى على مستوى وزارة الداخلية، نجد دائما هناك « سجلات » تستعمل لحفظ المعلومات، ولم نجد هناك بطاقية.

المكان الوحيد الذي كان يستعمل البطاقية الورقية بشكل جيد، هو قسم الصكوك البريدية على مستوى

مكــاتب البريــد، حيث كــان في الماضــي قبــل دخــول المعلوماتيـة لهذا القطـاع، كـانت عملية السحب أو الـدفع في صــكوك البريــد تكــون بشــكل ســريع للغايــة، وهــذا باستعمال البطاقية الورقية.

والملاحـظ اليـوم أنـه منـذ أن دخـل الحاسـوب الى مكاتب البريد، نجد أن زمن الانتظار زاد خلافا عندما كان البطاقيـة ورقيـة. وهـذا راجـع بالاسـاس الى عـدة عوامـل، اولها الجهل الرقمي، فالمجتمع اليومي يعتبر مجتمع جاهـل رقميـا أو بـالاحرى الأميـة الرقميـة تفشـت في المجتمـع، فالأمي اليوم ليس الذي لا يعرف القراءة والكتابة، بل هو الذي لا يعرف المعلوماتية.

كمـا أن عـدم التكـوين، أو التكـوين السـريع جـدا، أو التكوين السـيء في هـذا القطـاع أي قطـاع المعلوماتيـة أو لنقـل في تكنولوجيـات المعلومـات والاتصـال، والـذي هـو اليـوم يسـير بسـرعة فائقـة، حيث نجـد كـل سنتين تقريبـا، هناك تغيير في الاجهزة والانظمة والبرماجيات. في حين نجــد أن المؤسســات كلهــا تقريبــا لم تعــد تعطي اهميــة لتكـوين موظفيهـا وعمالهـا، في حين في الماضـي القـريب

كـــان التكـــوين في كـــل شـــيء، في المصـــانع والادارة والاحزاب والمنظمات والجمعيات. اليوم موضوع التكوين أصبح في خبر كان، بالرغم من أننا في أمس الحاجة اليه اليوم.

9.11-شارة المؤتمر السادس أو البادج



هـذه شـارة المـؤتمر والـتي تم طباعتهـا مباشـرة من برمـاج البطاقيـة والـذي تحـدثنا عنـه سـابقا، حيث نجـد في هــذه الشــارة وهي خاصــة بــالمؤتمر الســادس للمنظمــة الوطنيــة لأبنــاء الشـهداء، والـذي انعقـد في **25-26** مـاي

2022 بالمركز الدولي للمؤتمرات عبداللطيف رحال بسطاوالي بالجزائر العاصمة.

تتكون هذه الشارة من شعار المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء « المؤتمر السادس »، بالاضافة الى الاسم واللقب الخاص بالمندوب هنا، شارة خاصة بالتنظيم، كما نجد " « الكوأركود **qrcode** » وهو عبارة عن رمز تجد فيه كل المعلومات الخاصة بحامل الشارة والتي هي غير مكتوبة، بالاضافة الى صورة حامل الشارة.

الخلاصة

لا أدري إن كنت قد وفقت في هذه الدراسة حول « تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني »، التي طلبها مني رئيس المرصد الوطني للمجمتع المدني السيد نورالدين بن براهم، ولكن هي محاولة، فإن أصبت فهي توفيق من اللّٰه سبحانه وتعالى، وإن لم اصب فهي محاولة مني وأنا اتحمل كل هذا.

ولكن مع هذا فإن موضوع « تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني » والذي هو في الحقيقة يحتوي على موضوعين، كلاهما معقد وعسير ومبهم وغير واضح بل أكثر من هذا كلاهما زئبقي، لا تستطيع التحكم فيه بتلك السهولة، ولكن وجود اليوم المرصد الوطني للمجتمع المدني، هو بمثابة « صمام آمان» لكي لا يكون بعد اليوم أي انحراف في المجتمع المدني، وسيسمح المرصد الوطني للمجتمع المدني بولوج منظمات وجمعيات ذات كفاءة وبعد نظر، سيكون لها صيط في المستقبل القريب، وستكون الجزائر بحول اللّٰه مثلما كانت في الماضي وقد لقبت بـ « مكة الثورا »، وأتنبأ أنها ستكون في المستقبل القريب بحول اللّٰه

وعزيمة نساء ورجال المرصد الوطني للمجتمع المدني، قلت ستكون « عاصمة للمجتمع المدني لإفريقيا ».

وقبل أن أختم، أذكر المشرفين على الجمعيات بأن هناك نوعين من المعلوماتية على مستوى العالم من جانب البرماجيات، هناك من تطالب بحقوق النشر، وهي عادة غالية مكلفة، وهناك من لا تطالب بحقوق النشر، وهذه الأخيرة تسمى بالبرماجيات ذات المصادر المفتوحة، وهي مفيدة جدا، واصبحت اليوم في العالم وحتى في الدول الغربية الغنية تنافس برماجيات التي تطالب بحقوق النشر.

والمؤسف أنه في الجزائر الى غاية اليوم لم يعطى اهمية كبيرة لهذه البرماجيات، بل مازلنا نتخبط في البرماجيات التي تطالب بحقوق النشر والتي اسميها برماجيات المصادر المغلقة خلافا للبرماجيات ذات المصادر المفتوحة.

فهل نتستطيع اليوم من خلال المرصد الوطني للمجتمع المدني من الترويج أكثر للبرماجيات ذات

المصادر المفتوحة، بل نحن في أمس الحاجة الى جمعية وطنية تهتم بالبرماجيات ذات المصادر المفتوحة.

وما دمنا اليوم نعيش بطولة افريقيا للمنتخابات المحلية « شان chan » بالجزائر وقد دشنا الملعب الاولمبي لمدينة براقي واصبح يحمل إسم الزعيم الإفريقي « نلسن مانديلا »، فأود أن أُذَكر بأنه بعد اعتلاء نلسن منديلا رئاسة الجمهورية في جنوب افريقيا، إتصلت به مجموعة من خبراء المعلوماتية من مطوري البرماجيات ذات المصادر المفتوحة، وطلبوا منه تدخل الرئاسة لمساعدتهم على تطوير نظام تشغيل الحواسيب يكون جنوب افريقي مائة في المائة، ويعتمد على المصادر المفتوحة، لأن الوضع المعلوماتي في جنوب افريقيا وقتها كانت مسيطرة عليه كل من مايكروصوفت و آبل، وهي انظمة التشغيل مكلفة وليست في متناول الجميع خاصة الفئة الفقيرة.

فثمن حاسوب عادي ومعه نظام التشغيل ويندوز، ليس في متناول الأغلبية من سكان جنوب افريقيا خاصة منهم السود.

فرد عليهم الرئيس نلسن ماندلا، وما العمل؟

فطلبــوا منــه أن يســاعدهم بمبلــغ مــالي حــتى يســتطيعوا تكــوين مؤسســة تطــوير البرماجيــات، ومن خلالهــا يســتطيعون انشــاء اول توزيعــة لنظــام تشــغيل الحواسيب يكون مطورا في جنوب افريقيا.

فقام الرئيس نلسن مانديلان بتحريك اجتماع عاجل مع رجال الاعمال حول هذا الموضوع، فقام اول رجل اعمل اقتنع بالفكرة وهو من البيض، بمنح هذه المؤسسة الناشئة صك بثلاثة ملايين دولار.

وبعد مدة قصيرة وتحديدا في افريل 2004، تم تســويق أول نظــام تشــغيل جنــوب افــريقي ذو المصــادر المفتوحة يحمل اسم « أوبونتو Ubuntu ».

وهذا النظام الجديد عرف رواجا كبيرا الى درجة انه على مستوى العالم هناك مؤسسات كثيرة تعمل في هذا النظـام. بـل أن الجيش الفرنســي وخاصــة الجندرمــة في فرنسا تستعمل هذا البرماج لأسباب عديدة، أولا هو غير مكلف، بل مجاني، وذو المصادر المفتوحة بمعنى أخر هو أمن ولا يحمل أي شبه فيه " « vis de forme ».

فمتى، نصل الى ما وصلت اليه دولة جنوب افريقيا في ميدان المعلوماتية ذات المصادر المفتوحة.

بالأمس وتحديد في عهد الرئيس هواري بومدين، وفي المكان الذي توجد فيه اتصالات الجزائر بـ « بالديار الخمس »، كان في ذلك المكان « المحافظة الوطنية للمعلوماتية CNI » والتي تحولت في عهد اصلاحات الرئيس الشادلي بن جديد الى « المؤسسة الوطنية لأنظمة المعلوماتية ENSI » وفي المعرض الدولي الأول للمعلوماتية المتعقد في صيف 1980، قدم مجموعة من الخبراء الجزائريين الشباب أول حاسوب يتم تركيبه في تلك المؤسسة، وتم أيضا في تلك المؤسسة تطوير أول نظام تشغيل حمل إسم " « عزيمة »، وكان الغرض من وراء هذا العمل لهذا الفريق هو بناء مؤسسة وطنية للصناعية المعلوماتية من الاجهزة وأيضا من البرماجيات. ولكن هذا المشروع لم يعطى الاهمية من طرف السلطة آنداك، فما كان على هؤلاء الخبراء الى الهجرة خارج الوطن، مجموعة اخذت اتجاه بريطانيا والاخرى نحو الولايات المتحدة الامريكية.

قلت في تلك الفترة اي عام 1980، كانت الجزائر تكنولوجيا وصناعيا في مستوى كوريا الجنوبية، فأين هي كوريا الجنوبية وأين هي الجزائر؟

الجزائر 28 يناير 2023

الفهرس